

الوثائق الرسمية

## الجمعية العامة

الدورة الخامسة والخمسون



## الجلسة العامة ٦

الخميس، ٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، الساعة ١٥/٠٠  
نيويورك

الرئيس: السيد هولكيري ..... (فنلندا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

الكلمات التي أُلقيت بمناسبة مؤتمر قمة الألفية (تابع)

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد إدوارد شفرنادزة، رئيس جمهورية جورجيا.

الرئيس شفرنادزة (جورجيا) (تكلم بالإنجليزية):

وقدم الوفد نوا بالانكليزية: سأخاطب قادة العالم بلغة أمي الصغيرة ولكن العريقة. وهذا مظهر آخر من مظاهر الحرية التي نلناها.

ولا يسعني إلا أن أعرب عن تقديري للطابع الشامل

لتقرير الأمين العام. فهذه حقاً وثيقة جديدة بالألفية. وأود أن أشاطر الجمعية اليوم بعض الأفكار، وبعض الموم التي تنقل على قلبي. وكما يعلم الأعضاء، شاركت شخصياً في إنهاء الحرب الباردة - أطول حرب في التاريخ - وأنا فخور بذلك. وكل إمري يتذكر ذلك العالم المنقسم إلى اثنين - عالم الشرق وعالم الغرب، عالم يفصله حائط لَبَنَاتِه الفوارق الطبقيّة والخلافات الإيديولوجية، عالم يشكل فيه شبح الحرب النووية المحتملة تهديداً دائماً.

البند ١٢٤ من جدول الأعمال المؤقت

جدول الأنصبة المقررة لقسم نفقات الأمم المتحدة  
(A/55/345)

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):

أود أن أبلغ الأعضاء بأنه، بعد صدور الوثيقتين A/55/345 و Add.1، قامت غامبيا بتسديد المبلغ اللازم لخفض متأخراتها إلى ما دون المبلغ المحدد في المادة ١٩ من الميثاق.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تحيط علماً بهذه

المعلومات على النحو الواجب؟

تقرر ذلك.

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):

ستدرج هذه المعلومات في الوثيقة A/55/Add.2، التي ستصدر فيما بعد.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

عن المسائل التي لا يمكن أن تتحملها فرادى الدول ذات السيادة؟

مرة أخرى، أشكر الرئيس كلينتون والزعماء الآخرين على المبادرات التي تقدموا بها في هذا المجال. ومن المعلوم عموماً أنه بينما تتراكم الديون، تتضاعف أعداد الذين يعانون من الجوع والمرض في العالم. وليست هذه دعوة شعبية: ولكن في فجر هذه الألفية يحتم علينا أن نفلح إيسار البلدان الفقيرة والنامية من أغلال الديون.

إن العديد من الدول الديمقراطية المستقلة الجديدة تواجه مصاعب في الوقت الراهن. ففي جورجيا، على سبيل المثال، أسسنا قيماً ديمقراطية وكسبنا الحرية للأمة والفرد. غير أننا لم نقرب من تحقيق دولة الرفاهية لشعبنا. ولم يهزم الفساد ولا الاقتصاد السري. وسيتطلب هذا وقتاً طويلاً.

في الدول الديمقراطية النامية تثير استطلاعة العملية المؤدية إلى تحقيق الرفاهية المادية الشك في القيم الديمقراطية. ولا يمكننا أن نتوقع من أشخاص مصابين بخيبة الأمل أن يستمدوا غذاءهم من المثل العليا وحدها وكما جاء في القول الجورجي المأثور، إن المصائب لا تأتي أبداً إلى الرجل الفقير فرادى فعندما كسبنا موطناً قدم راسخاً نسبياً، واستعدنا أنفاسنا بعض الشيء، حلت بنا كوارث بيئية قضت على محصولنا. والآن نتطلع أيضاً إلى أصدقائنا في أمل. وفي رأيي أنه لم يعد بإمكاننا الشك في أن مخاطر الاحترار العالمي تطل الآن علينا. فهل ندرك تماماً كل ما ينتظر كوكبنا؟

أعتقد أن الأمن البيئي العالمي ينبغي أن يكون من المسؤولية المباشرة للأمم المتحدة ومجلس أمنها. وينبغي للأمن الغذائي العالمي أن يخضع، بدرجة ما، لإدارة مركزية. وينبغي لقدرات الأمم المتحدة ومواردها أن تزداد بصورة كبيرة، وينبغي كذلك، بالطبع، لدور ومسؤولية فرادى الدول أن يزدادا. وكل هذه الشواغل تدل على أن التصدي للمشاكل

وقد كنا أنا ومن يشاركوني في التفكير مقتنعين بأنه ما إن تنتهي الحرب الباردة حتى تنتهي التعبيرات عن القلق بشأن نهاية البشرية. وكانت هذه ظاهرة فريدة: حرب عالمية تنتهي بدون إراقة دماء. بيد أنني لا أستطيع أن أخفي بعض خيبة الأمل الناتجة عن وقائع اليوم.

فالصراعات التي لم تسو - سواء بين الدول أو في داخلها - يمكن أن تتفجر غداً في شكل حرائق هائلة ومرعبة. وأرقام الأشخاص الذين يعانون من الجوع والعجز المأساوي والأمية تذهل العقل تماماً. وإزاء الخلفية المتمثلة في هذه التحولات العالمية، اختار بلدي أن يسلك الطريق المؤدي إلى التنمية الديمقراطية. ولكن ماذا نتج عن ذلك؟ لقد تمكنت حفنة من الانفصاليين، المعتمدين على قوى خارجية من تمزيق جورجيا إرباً، فأبادت آلاف الأشخاص الأبرياء في هذه العملية. وطوال ثماني سنوات متتابة ظل ٣٠٠ ٠٠٠ من بني وطني مبعدين عن ديارهم. وأكثر من نصف السكان على حافة الجوع، على الرغم من أن الأصدقاء من الولايات المتحدة وبلدان أخرى يقدمون المساعدة. ومرة أخرى أتوجه بالشكر إلى أولئك الأصدقاء على ذلك.

لقد اعتمد مجلس الأمن الدولي ٢٣ قراراً بشأن الصراع في أبخازيا. فما النتيجة؟ لا شيء. بل لم يستطع مجلس الأمن حتى الآن أن يسمي طرد الناس من أبخازيا باسمه الحقيقي.

وعندما انتهت الحرب الباردة تكلمنا كثيراً عن العالم الجديد وعن النظام الجديد. ومضت عشر سنوات. وظل النظام العالمي الذي كنا جميعاً نحلم به بعيداً. ورغم أنني بطبيعتي متفائل فإن لدي أسباباً للتشاؤم. إذ تكلمنا في وقت سابق عن العالم ذي القطبين. وألمح البعض إلى قيام عالم متعدد الأقطاب اليوم. فمن يستطيع إذن أن يتحمل المسؤولية

جديدة ومجلس أمن جديدا يكونا الضمان الأساسي للسلم والأمن.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا)** (تكلمت بالانكليزية):  
تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد كيسي هـ. نوتي، رئيس جمهورية جزر مارشال.

**الرئيس نوتي** (تكلم بالانكليزية): أنقل لكم أحر تحيات "يوكوي" من شعب جمهورية جزر مارشال. إنه لمن دواعي الفخر أن أتحدث أمام مؤتمر قمة الألفية التاريخي هذا الذي تعقده الأمم المتحدة.

وأود أن أثنى على الأمين العام، سعادة السيد كوفي عنان، على تقريره الشامل والممتاز عن دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. أن توجيه مسار هذه المنظمة للاستجابة للتطلعات الدولية لسنوات عديدة مقبلة يحتاج بالتأكيد إلى التزامنا الكامل.

وأغتنم هذه الفرصة للإعراب عن التقدير للدور الذي قام به الأباء المؤسسون للأمم المتحدة ومن قاموا بصياغة ميثاقها. فالرؤى، والقيم، والمبادئ التي كرسها الميثاق قد وجهت هذه المنظمة زهاء نصف قرن. ومبادئ الديمقراطية، واحترام حقوق الإنسان، وحقوق الشعوب في تقرير مصيرها تطبيقا لمبادئ العدالة والقانون الدولي، ينبغي أن تظل أساسا لتنميتنا الجماعية. وأود أن أشدد مجددا على تمسك جزر مارشال والتزامها بهذه المبادئ للصالح الجماعي لجميع الشعوب.

وانطلاقا من هذه المبادئ التوجيهية، فإنني أرحب، بكل حماس، بتوفالو لتكون الدولة العضو الـ ١٨٩ في الأمم المتحدة. وبوصفنا جزيرة مجاورة لها في المحيط الهادئ، فمن دواعي فخري أن أكون من بين مهنيين حكومة وشعب توفالو. وعلى حين أن التوسع قد يمثل تحديات إضافية، فإن قبول دول كأعضاء جدد يضيف إلى مشروعية المنظمة.

التي نواجهها في هذه الألفية مهمة لا تستطيع فرادى الدول - حتى أقواها - أن تضطلع بها وحدها وهناك حاجة إلى قوة موحدة ورابطة، وهيئة ذات صلاحيات عريضة وواجبات واسعة. إن هناك حاجة إلى إعادة هيكلة أساسية للأمم المتحدة ومجلس الأمن لمواجهة تحديات الألفية الجديدة.

مجلس الأمن يجب توسيعه. وأشير إلى أنني تكلمت في الجمعية العامة في عام ١٩٩٢ مؤيدا منح العضوية الدائمة لألمانيا واليابان. وإني أتساءل لماذا لم تحل مسألة توسيع مجلس الأمن حتى الآن. وقد ظهر المزيد من الأعضاء المتطلعين، واليوم أيضا يمكن إيجاد حل معقول. وإني أعتقد اعتقادا راسخا بأن حق النقض ينبغي أن يقيّد. ويحتاج ميثاق الأمم المتحدة أيضا إلى تعديل لكي يحل الاكتشافات الحديثة وأسوأ أخطار العصر الجديد. وينبغي لدور ومهام مجلس الأمن أن تصبح أكثر تحديدا. وإذا جاز لي أن أستعير كلمات الأمين العام، يجب أن يكون تحت تصرف مجلس الأمن عدد من سيارات المطافئ ليخدم النيران ويحافظ على الاستقرار والسلام في العالم.

وإني اتفق مع موقف الأمين العام بشأن الحكمة الجنائية الدولية. غير أننا يجب أن نضمن ألا يستغرق تأسيسها عقدا كاملا. وينبغي لتفاعل المنظمات الإقليمية القوية مثل الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا مع الأمم المتحدة ومجلس أمنها أن يُنسّق بصورة أفضل ويتزامن.

لا يمكن لدولة بمفردها أو لمجموعة معينة من الدول أن تحل جميع المشاكل التي تواجه الجنس البشري أو أن تفلح في أمر أكثر أهمية، ألا وهو إنقاذ الإنسان، تاج إنجاز الطبيعة.

ومع ذلك، لا بد لنا من أن نأمل في أن تصبح الدول الديمقراطية المستقلة أكثر قوة، وأن نوجد، معا، أمما متحدة

إن الدور الذي قامت به الأمم المتحدة، ولا تزال، لاستعادة النظام والحياة الطبيعية في مناطق مختلفة من العالم، بما في ذلك الشرق الأوسط، وشرق آسيا، يستحق منا الإشادة. وأن دعمها النشط والمستمر للاهتمامات الإنسانية، وتفانيها في أداء مهمتها ضد كافة أشكال التمييز سواء المتعلقة منها بالدين، أو العرق، أو نوع الجنس، أو الصحة، أو التعليم، أو الدخل، أو المقدرة، أو الفقر، يشير إلى حسامة المسؤولية والعبء الذي تتحمله هذه المنظمة. وبدون الدعم الكامل منا جميعا، سيكون من الصعب استمرار هذه الجهود أو تعزيزها.

وحتى تكون الأمم المتحدة انعكاسا للنية الأساسية للميثاق بصورة كاملة، فإنها تحتاج إلى إلقاء نظرة أدق على هياكلها والمبادئ التي تحكم عمل أجهزتها الأساسية. وإنني أشعر بالتشجيع نتيجة للمناقشات حول القضايا المتعلقة بعمل مجلس الأمن بشأن مسألة العضوية الدائمة، بالنظر إلى التركيز المستمر لهذه الهيئة على تنفيذ المبادئ الديمقراطية دون أي تحفظ. وأن الظروف التي لا تزال تقيد محكمة العدل الدولية وتحول دون ممارستها سلطة إصدار قرارات ملزمة، ينبغي أن يعاد النظر فيها وإلا فكيف يمكن لأي نظام دولي للحكم أن ينطق بالعدل، وأن ينشره وأن يحمي، بدون أن يكون له القوة الضرورية التي تعضد هذه الأحكام؟ إن الخلفية المالية المستديمة التي تقيد عمل الأمم المتحدة تحتاج إلى اتخاذ بعض الخطوات الجريئة. فلا استمرار في الإبقاء على الوضع الراهن والتشبث في حمايته كما لو كان شيئا مقدسا في وجه الاتجاهات والمنظورات والتجارب والمعارف الجديدة، ليس سوى رفض لقانون التغيير الثابت.

ومما يشجع جمهورية جزر مارشال تزايد الاعتراف بين زعماء وشعوب العالم، على اختلافهم، بالحاجة إلى إطار عالمي للسلام الدولي. وهدفنا هو إبطال أثر الحروب العالمية والاستعمار، وسقطة تجارب الأسلحة النووية. فبالرغم من

إن المبادئ التوجيهية لميثاق الأمم المتحدة كانت، وستظل، موضع اختبار على مر السنين. فلاستغلال الذي يتخذ عدة أشكال ودرجات متفاوتة، للشعب، والأرض، والبحار، والغلاف الجوي، وأنظمتها التفاعلية والتكاملية، لا يزال يشكل تهديدات حقيقية وملحة لوجود البلدان الجزرية الصغيرة النامية مثل جزر مارشال. ونحن في حاجة إلى تمكيننا حتى يتسنى للتكنولوجيا والعولمة مساعدتنا، ولكن ليس على حساب حياة وكرامة الشعوب وبلدانها. وجزر مارشال، وشأنها في ذلك شأن البلدان الجزرية الصغيرة الأخرى، تحتاج إلى تثبيت جذورها في الأرض - أي على اليابسة فالاختار العالمي، وارتفاع منسوب البحر يهددان وجودنا ذاته، ونحن نناشد عقول، وقلوب، وأرواح أعضاء المنظمة، فرادى ومجتمعين، لمضاعفة الجهود الرامية إلى مساعدتنا في التغلب على هذه المخاطر.

إن النظام الجديد لعولمة الاقتصادات يعد ظاهرة تتطلب دراسة أعمق وتنسيقا أوثق من هذه المنظمة، حتى يمكن إيجاد قوة إيجابية للتصدي للتحديات العديدة التي تواجه كل دولة على حدة، وتواجه البشرية جمعاء.

وفي وجه الاضطرابات والقلق السابقة، سعت هذه المنظمة دوما إلى إنجاز مهمتها دون كلل ودون أن يتسرب إليها اليأس. وإن مجرد إنشاء الإعلان العالمي لحقوق الإنسان واعتماده في عام ١٩٤٨، وإنفاذه المستمر رغم الوسائل المحدودة للمتابعة، يعتبر إنجازا هائلا في حد ذاته. وإن تعزيز تنمية الشعوب، وسط درجات مختلفة من الضعف، حتى يمكن أن تصبح مكتفية ذاتيا وأن تعول نفسها، وأن تكون شريكا متكافئا في تقدم العالم، ربما كان طلبا باهظا بالنسبة للكثيرين منا، ولنظمتنا. ولكننا نجتمع هنا اليوم لتحقيق الغرض.

**الرئيس مونتيرو** (الرأس الأخضر) (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد): في البداية، اسمحي لي، سيدي الرئيس، أن أعرب عن ارتياحي لمعرفة أن المسؤولية الصعبة والنبيلة عن توجيه أعمالنا تقع على عاتقك. وإني واثق أن ما لديك من اقتدار وتفان معروفين سيوضع كله في خدمة نجاح مؤتمر قمة الألفية التاريخي هذا. وبصفتي ممثل دولة جزرية صغيرة نامية، أؤكد لك أن مشاركتي في هذه المناسبة الكبرى هي بدافع من الشعور بأمل كبير وثقة راسخة.

أتطلع بأمل إلى الألفية الجديدة وإلى ما ستأتي به حتما: أي الحرية والتنمية والرفاهية للإنسانية جمعاء. وبعبارة أخرى، ستكون ألفية تصبح فيها كرامة الإنسان وقدره المبرر الأساسي لكفاحنا المشترك من أجل عالم يسوده السلام والاستقرار والتقدم والأمن، والمقياس النهائي لنجاح هذا الكفاح.

وأتكلم أيضا عن الثقة التي تلهمنا في الأمم المتحدة وعن الدور الأساسي الذي ينبغي أن تواصل المنظمة القيام به كأداة جماعية، تزداد معاصرة وكفاءة تدريجيا، ولكن تظل دائما في خدمة شعوبنا، مع مراعاة التحديات العالمية الملحة التي يجب أن تستجيب لها بالتضامن والمسؤولية المشتركة.

ومن تلك التحديات، أود أن أذكر مكافحة الفقر، بشكل خاص. فمن الحزن أن نرى الأعداد الغفيرة من البشر في جميع أرجاء المسكونة، وخاصة في أفريقيا، يواجهون الفقر كعقبة أساسية لتمتعهم بأدنى مستوى من الكرامة في حياتهم ولإعمال حقوقهم الأساسية الدنيا. ومن الملح أن نضع حدا لهذا الواقع المؤلم الذي يعتبر مسؤوليتنا المشتركة. فمن الواضح أن هذه مهمة ضخمة ينبغي وضعها في منظور إطار حفاز يحقق تضامن الإرادة ويوفر الموارد الكافية لضمان

أوجه الضعف فينا، نريد أن نكون من الشركاء والأعضاء النشطين في المنظمة، وفي هيئاتها الفرعية والوكالات الدولية الأخرى، وأن نساعد على تحقيق السلام والرخاء لجميع الدول، بصرف النظر عن حجمها. ونؤيد تعزيز الأطر الدولية ومنها تحالف الدول الجزرية الصغيرة مع تعزيز استدامة شعبنا وعالمنا.

ومع التسليم بالتحدي المتمثل في تخفيض عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع ومن عدم وجود إمدادات ثابتة من المياه المأمونة، وكذلك بالتحدي المتمثل في سرعة انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وآفة الملاريا والأمراض الهامة الأخرى التي يعاني منها الجنس البشري، يجب ألا يغيب عن أذهاننا أن تثقيف السكان يؤدي إلى مجتمع يتمتع بالصحة والرخاء.

وإني شاكر بالفعل لوجود محفل الأمم المتحدة. فبدونه، أين تستطيع الدول الإعراب عن شواغلها الفردية والشاملة بحرية والتصدي لها؟ لقد استمتعت بالاستماع إلى ثراء وجهات النظر والأفكار التي أعرب عنها زملائي زعماء العالم. وأتطلع بالتأكيد إلى مناقشات الأفرقة المقبلة حين يتداول الزعماء مسائل عالمية محددة.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا)** (تكلمت بالانكليزية):

قبل أن تنتقل إلى المتكلم التالي على قائمتي، أذكر الجمعية بأن لدينا قائمة طويلة من المتكلمين. وأناشد المشاركين الالتزام، قدر الإمكان بفترة الخمس دقائق المخصصة لكل متكلم. فهذا سيسمح لنا بالاستماع إلى جميع المتكلمين المدرجين في القائمة اليوم.

تستمع الجمعية الآن إلى بيان من فخامة السيد أنطونيو ماسكارهاس مونتيرو، رئيس جمهورية الرأس الأخضر.

الصعيدين الداخلي والإقليمي على السواء، وكذلك الوصول الأولي إلى الأسواق الدولية، والحصول على أسباب التقدم التكنولوجي ومنافع عالم تسوده العولمة.

وعلى أي حال، نحن نشهد انتعاشاً أفريقيا لا يمكن تأكيده تاريخياً إلا إذا أُعطيت أفريقيا الأولوية في جدول الأعمال الدولي دون أي إبطاء لا مبرر له. ومن المهم ألا يغيب عن نظرنا أن تقدم القارة الأفريقية واستقرارها سيسهمان إسهاماً كبيراً في الاستقرار والأمن العالميين، مما يسهم بالتالي إسهاماً أساسياً في العالم الذي يتميز بالاتزان، والعدل، والإنسانية، والذي نأمل في بئانه في هذا القرن الجديد تحت رعاية الأمم المتحدة.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**  
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد ميغيل دوس آنخوس داكوتها ليسباو تروفوادا، رئيس جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية.

**الرئيس تروفوادا (تكلم بالبرتغالية، الترجمة الشفوية عن النص الفرنسي الذي قدمه الوفد):** إنه لمن دواعي الشرف العظيم والامتياز الكبير لي أن أشارك في مؤتمر قمة الألفية البالغ الأهمية هذا، الذي يجمع عدداً ضخماً من المع زعماء كوكبنا وأرفعهم مكانة.

ويعقد مؤتمر القمة هذا في لحظة مواتية، يواجه فيها المجتمع الدولي تحديات خطيرة تنبع من اختلال مستويات التنمية لدى الدول الأعضاء. وإن كان من الصحيح أن التقدم العلمي والتكنولوجي عبر القرون قد سمح بإحراز تقدم ضخم في النواحي المادية، فمن الصحيح بنفس القدر أن هذا التقدم لم يسفر عن أي تحسن ملموس في الطبيعة الأعمق للبشرية، التي تتسم بأنانية لا تزال القوة الدافعة لكل تصرفاتها دفاعاً عن مصالح أشخاص، أو جماعات، أو دول. ونتيجة لذلك، تظهر صورة قائمة ومؤسفة للانقسامات الخطيرة

تماسك السياسات المختلفة وكفاءتها واستمرارها على الصعيد الوطني.

لقد ازدادت وتيرة الأحداث سرعة في العقد الأخير، مما أبرز بشكل غير متوقع، حجم المآسي التي نعانيها وطابعها. فاستمرارها يختبر ثقتنا الذاتية وقدرتنا على التصدي لتحديات جديدة. ولكن علينا أن نسلم أيضاً بأن هناك، حالياً، تحديداً للضمير، ونبذاً للقدرية واستعداداً متزايداً لدى الناس لتحديد مصائرهم.

إن موضع التحدي هو طبيعتنا كبشر وإحساسنا بالتوازن والعدالة اللذين ينبغي أن يسودا في جميع أرجاء هذا الكوكب الذي يجب أن نسلّمه إلى الأجيال المقبلة وهو حال من أوجه التفاوت وعدم التماثل التي لا تحتمل. وفي هذا الصدد، يجب على المجتمع الدولي ككل، وأكثر البلدان تقدماً، على وجه الخصوص، أن يثبت قدرته على التضامن. وإني أتكلم هنا، خاصة، عن زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية والالتزام الثابت باتخاذ تدابير لإلغاء عبء الديون. فلا سبيل إلى إنكار أن هذا العبء يساهم في خنق الموارد الضئيلة لكثير من بلداننا مما يحد من سياساتها الإنمائية على نحو خطير.

والقيم التي تسترشد بها الأمم المتحدة تفرض على المنظمة مسؤولية تعبئة جميع الذين لهم تأثير على نجاح المصير المشترك بين البشر. ومع ذلك، فمن العدل - وليس بدون تبرير على الإطلاق - أن نفرّد حالات أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، التي تبرز سماتها المحددة تطبيق معاملة خاصة واستثنائية. ومرة أخرى، هذه هي الحالة في القارة الأفريقية، إلى حد بعيد.

ولا شك أن المهمة المطلوبة في أفريقيا مهمة ضخمة، على ضوء حقائق مثل الآثار الضارة لأمراض مثل الإيدز والمalaria والصراعات المسلحة ونتائجها المدمرة على

ورغم أن للدول مسؤوليات ثابتة في هذا المجال، فإننا مقتنعون بأن هناك دورا هاما على الأمم المتحدة أن تضطلع به. ومع ذلك، يبدو لنا أنه يجب أن تجرى بعض عمليات إعادة الهيكلة لمنظمتنا، التي مضى على إنشائها أكثر من ٥٠ عاما، وبخاصة لاستعادة توازن يجعلها أكثر تمثيلا مع التغيرات الجيوبوليتيكية التي حدثت منذ إنشائها.

ونعتقد كذلك أنه يجب ألا تقوض مهمتها العالمية اعتبارات تضمن أن تُهمَّش في المنظمة بلدان تقطنها ملايين عديدة من السكان وتعترف بها دول أعضاء في الأمم المتحدة باعتبارها دولا مستقلة تتبادل معها علاقات سيادة، رغم أن هذه البلدان تعمل سوية وبنشاط من خلال التعاون الدولي في الجهود الإنمائية لشعوب أخرى. وأتكلم بصفة خاصة عن جمهورية الصين في تايوان. إننا نؤيد المشاركة الحرة للشعوب والدول التي تمثلها دوليا، تماما كما ندافع عن المشاركة الحرة والديمقراطية للمواطنين في الحياة العامة، دون تمييز ولا استبعاد.

والحرب إحدى الآفات التي تسبب أضخم الخسائر في أفريقيا، فتحرم شعوبها من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبعض البلدان الأفريقية المثقلة بالديون، التي يعيش سكانها في فقر مدقع، تعاني من حروب مستمرة طويلة عقود. ونفس هذه الدول تستخدم في قتالها أسلحة حديثة ومعقدة لا تنتجها بنفسها. فباسم الحد الأدنى للمعايير الأخلاقية للسلوك، التي يجب ألا تغيب على الإطلاق عن السياسات المحلية أو الدولية، من الملح أن يتخذ إجراء يضمن الرقابة الفعالة على إنتاج، وبيع، وتوزيع جميع أنواع الأسلحة بغية منع المتحاربين من اقتنائها بضمن باهظ، مما يضر برامج التعمير والتنمية لديهم.

وندرك من التجربة أنه في غياب التنمية تصبح الديمقراطية هشة جدا. ولهذا نشارك في مؤتمر القمة هذا،

فيما بين أبناء البشر في بداية القرن الحادي والعشرين - انقسامات بين المواطنين داخل البلد، وبين الأمم في علاقاتها الدولية.

ويسيطر على هذه العلاقات الظلم الصارخ، الذي تتضمن نتائجه تفاقم حدة الفقر بين أفقر الفقراء؛ ومشكلة الدين الخارجي التي لا حل لها والتي يتكرر ظهورها، والأمراض، والمجاعات، والجهل، والبطالة، وانتهاكات حقوق الإنسان وحقوق الطفل، وتفاقم العنف والجريمة، والحرب وكل ما ينتج عنها من أهوال - ويبيح المأساة الإنسانية التي أصبحت المعيار التافه للحياة اليومية لجزء كبير من بني البشر في مواجهة اللامبالاة أو الخمول الذي يتسم به جزء آخر منهم.

ويبدو أن كل المشاكل قد شخصت التشخيص الواجب وجرى تحديد أسبابها. وتوجد الموارد المادية، والتقنية، والمالية، والبشرية لمعالجتها. وما نفتقر إليه، من وجهة نظرنا المتواضعة، هو توفر الإرادة السياسية الحازمة والراسخة من جانب المجتمع الدولي بأسره لكي يعمل في تناسق بغية وقف تدهور الحالة، التي تتسبب في تدهور وإذلال من يعانون من نتائجها، والتي لا يستحقها في نهاية المطاف أولئك الذين يستطيعون الإسهام في القضاء عليها، إلا أنهم لا يسهمون إلا بالقليل أو لا يسهمون بشيء على الإطلاق.

ومن الواضح أنه لا يمكن نشوء مواقف أكثر فعالية إلا إذا كنا مقتنعين اقتناعا راسخا بأننا نتشاطر كلنا نفس الحالة الإنسانية. ولا يمكن إلا لهذا الاقتناع والوعي أن يشكلا صلات التضامن المتبادل على نحو إيجابي ودينامي ودائم بحيث تكفل نجاح الأهداف العظيمة والنبيلة للحرية، والتقدم، والعدالة، والسلام للجميع.

واليوم، يعاني زهاء ٣ بلايين نسمة - وبعبارة أخرى زهاء نصف الجنس البشري - من الجوع أو نقص الأغذية. وفي عالم ينتج قدرا كافيا من الغذاء لتلبية احتياجات كل رجل وامرأة وطفل، هذا أمر غير مقبول على الإطلاق. والجوع هو وليد الفقر؛ وفيما يتصل بالحرمان فإن اليأس الذي يخلقه الفقر هو من نواح عديدة، مصدر المشاكل الأربعة التي تنصدي لها في هذه القمة.

والمد الاقتصادي الذي يكتسح كرتنا الأرضية اليوم يعرف بالعوالة. فالعوالة تشجع إلغاء القيود التنظيمية في الأسواق، وعلى حرية التجارة والخصخصة. ولكن في أجزاء كثيرة من العالم، لا سيما في أفريقيا، هناك عدد من البلدان النامية الفقيرة التي وقعت في دوامة من الفقر والتفكك الاجتماعي. وبما أن البلدان التي تتحقق فيها مستويات توفير متدنية ومستويات استثمار محلية متدنية لا تجتذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة، فإنها تجد نفسها أمام طريق مسدود. يبدو أن المنظمات الدولية للإقراض التي تطالب هذه البلدان بزيادة شد الأحزمة باسم السياسات الاقتصادية الرشيدة، تسهم في تدهور الأزمة.

وفضلا عن ذلك، ولكي يتسنى للبلدان الفقيرة أن تكون قادرة على تحقيق انتعاش حقيقي ونمو قوي، يجب حل مشكلة عبء الدين الرهيبة. وتقتضي عمليات التكيف الهيكلي تخفيض الإنفاق الداخلي كي يتسنى لهذه البلدان أن تزيد صادراتها وتعيد تسديد ديونها. غير أن القيود الداخلية، وقيمة الديون، وتدهور معدلات التبادل التجاري، وتقييد إمكانية الوصول إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو، أمور تعني في الوقت الحاضر، أي في العصر الرقمي، أن التوقعات تدعو إلى التشجيع.

وبغية التغلب على هذه الحالة، اقترح مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) زيادة كبيرة في المعونة

مقتنعين بأن نتائجه ستسهم في التعجيل بالنمو الاقتصادي، وتخفيض حدة الفقر، وتدعيم الديمقراطية في البلدان النامية. وسنعرّب عن أملنا في أن يتعزز التضامن بين الدول والشعوب، وأن تغلب روح الإنصاف والعدالة من الآن فصاعدا في العلاقات بين الدول. ومن ثم تتمكن معظم الدول الضعيفة من التعلق بالأمل في أنها لن تظل مهمشة ولن تجري التضحية بها على مذبح العوالة الاقتصادية والعالمية.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد عمر غيلة، رئيس جمهورية جيبوتي ورئيس حكومتها.

**الرئيس غيلة (تكلم بالفرنسية):** في هذه المناسبة

التاريخية، التي يجتمع فيها معشر الأمم المتحدة للاحتفال بحلول الألفية الجديدة، أود أن أنقل إليكم رسالة السلام والصدقة هذه من شعب جيبوتي.

أولا وقبل كل شيء آخر، أود أن أعرب عن التقدير العميق للأمين العام كوفي عنان على تنظيم هذا الجمع التاريخي. والتقرير الذي عرضه علينا يقدم لنا مجموعة كبيرة من الأفكار والمقترحات.

بعد انتهاء الحرب الباردة، ونشأة العوالة، وتفجر عصر المعلومات، أصبح عقد التسعينات في غاية الأهمية للجنس البشري. ولحسن الطالع أن فجر الألفية الجديدة يهئ لنا فرصة لاستعراض وتنقيح برامجنا وإعادة تحديد أولوياتنا. وبالنسبة لأغراض هذه القمة، قسمت المشاكل الحرجة التي تواجه البشرية إلى أربع فئات هي: السلام والأمن؛ والتنمية، بما في ذلك القضاء على الفقر؛ وحقوق الإنسان؛ وتعزيز الأمم المتحدة. وبقدر ما يعيننا الأمر، فإن المشكلة التي يبدو أنها عاجلة للغاية هي مشكلة التنمية والقضاء على الفقر.

والتححرر من الفقر والخوف والحق في الحياة، والحرية وسلامة شخص الإنسان، وهذا غيض من فيض. ولكننا اليوم نعرف أن لهذه الحقوق مزايا محدودة دون توفر بيئة اجتماعية مؤاتية وعلى الأقل دون توفر الحد الأدنى من سبل الكفاف.

والتهديد الرئيسي الذي يواجه السلام والأمن في الوقت الحاضر لم يعد بعد الآن عدوانا خارجيا تقوم به دول ضد أخرى، ولكنه العنف الداخلي الذي يرتكب ضد المجتمعات المحلية والأفراد. وهو يبلغ أبعادا هائلة في أرجاء العالم، ولكنه يبلغ أبعادا كارثية في أفريقيا، حيث أدت الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان والدمار المادي والتشريد على نطاق واسع إلى إفقاد إحساس المجتمع الدولي. وبسبب وحشية بعض الصراعات التي يتعذر تصديقها والمعاناة غير المقبولة أصبح لزاما علينا أن نجد سبلا جديدة لمساعدة الأشخاص الذين يعانون من هذه الأزمات.

وفي هذا الصدد، يجب علينا أن ننشط المحكمة الجنائية الدولية الجديدة وأن نستخدمها بصورة عاجلة، كي يتسنى تقديم المجرمين الذين يتحدون القانون إلى العدالة. والواضح بجملاء، أنه يتعين علينا أن نعزز قدرات الأمم المتحدة على حفظ السلام وننصدي لأوجه ضعفها الهيكلي. وفضلا عن ذلك، لا بد أن نوسع مجال اختصاصات المنظمة في ميدان حفظ السلام كي يشمل الإدارة المدنية، على غرار ما عليه الحال في كوسوفو وتيمور الشرقية. وبغية التصدي بصورة فعالة لأزمات معينة، يتعين أن تصبح الأمم المتحدة قادرة على مناشدة دولها الأعضاء التي يمكنها أن تقدم فرقا مدربة جيدا ومجهزة جيدا، كي تعمل على جناح السرعة لتمهيد الطريق أمام دخول قوات حفظ السلام.

والقضاء على الصراعات بجميع أشكالها وإرساء السلام وإحلال الأمن هي بعض المهام الرئيسية التي تنتظرنا إذا رغبتنا في الاستجابة لحاجتنا العاجلة للغاية وهي تحقيق

المقدمة إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى في هذا العقد. وينبغي أن تزيد هذه المعونة لتصل إلى ٢٠ بليون دولار. وينبغي أن تسهم هذه المعونة بدرجة كبيرة في زيادة الوفورات والاستثمارات المحلية وربما تتسبب في تحقيق نمو مستدام في المنطقة بنسبة ٦ في المائة، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى اجتذاب الاستثمارات الأجنبية. وهيئات التمويل العام هي وحدها التي تستطيع أن تقدم هذا الزخم إلى البلدان النامية. وفي الوقت الحاضر، فإن المساعدة الإنمائية الرسمية التي تبلغ ١٠ بلايين دولار في السنة لا تؤدي دورها بصفتها حافزا على تحقيق النمو، ولا تؤدي إلا إلى مجرد إدامة الاعتماد على المعونة.

وحسبما ذكرنا مركز الجنوب مؤخرا لا يعد البحث عن التغيير والتحسين في هذه المجالات مرادفا لطلب المعونة أو طلب المزيد من الامتيازات؛ ولكنه يتعلق بالبحث عن السياسات والآليات والمزيد من النظم الأكثر إنصافا لتعزيز عملية التنمية - ومن ثم، الاقتصاد العالمي بأسره. والواضح بجملاء أن التحدي الرئيسي الذي يتعين علينا أن نتصدى له اليوم هو ضمان أن تصبح العولمة قوة إيجابية لجميع شعوب الكرة الأرضية، الغنية منها والفقيرة على حد سواء. ومسؤولية إدارة المشاكل الاقتصادية الدولية، فضلا عن سيف الأخطار والتهديدات المسلط على السلام والأمن، يجب أن يتحملها الجميع. وانهيار الاقتصاد العالمي هو أسوأ ما يستطيع المرء أن يتصوره من تهديد خطير ومنتظم للنظام العالمي. وبغية تجنب ذلك لا يسع النظام العالمي أن يظل بلا مبالاة تماما إزاء مصير غالبية الشعوب على هذا الكوكب.

إننا نشهد إقامة نظام جديد للقيم الدولية وزيادة عامة في مستوى الوعي، نتيجة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. فمن جهة، نحن نتمتع بحقوق يتعين أن يمارسها كل فرد، بما في ذلك حرية التعبير عن الرأي وحرية الضمير

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**  
تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان فخامة السيد بيتر ستويانوف، رئيس جمهورية بلغاريا.

**الرئيس ستويانوف (تكلم بالانكليزية):** إنني أسارع بالإعراب عن تأييد بلدي لتنامي دور ومشاركة الأمم المتحدة في دفع وتعزيز العمليات الديمقراطية في ربوع العالم. وهنا نرى صلة مباشرة مع صون السلم والأمن العالميين وتعزيزهما، الأمر الذي نعتقد أنه سيستمر ليصبح إحدى أولويات أنشطة الأمم المتحدة في المستقبل.

وجمهورية بلغاريا تشارك بنشاط في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى تسوية الصراعات القائمة وتأمين السلام الدائم والازدهار الاقتصادي في أنحاء العالم. وهذا هو سبب تأييدنا لضرورة إجراء إصلاح فعلي في عمليات حفظ السلام.

وأود إبلاغ الجمعية بقرار الحكومة البلغارية زيادة إسهامها المالي في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام رغم الصعوبات الاقتصادية التي نواجهها بصفتنا بلدا يمر بمرحلة انتقالية.

ولقد اكتسبنا خبرتنا في حفظ السلام أساسا خلال أزمة كوسوفو، إذ حدد الصراع هناك مرحلة جديدة في تطور العالم، أصبحت الدول فيها متزايدة الترابط واكتسبت سيادة الدول فيها أشكالا ومضامين جديدة. ثم إن الأزمة دلت على أن مشاكل اليوم لا يمكن أن تحل إلا من خلال الجهود المشتركة التي تدفع إلى بذلها القيم الإنسانية العالمية المشتركة، لا الاعتبار المؤقتة.

واسمحوا لي وأنا أتحدث عن موضوع كوسوفو أن أشاطركم الرأي القائل إن تنفيذ استراتيجية طويلة الأمد من أجل الاستقرار الاقتصادي في المنطقة والتعجيل بإدماجها في المنظمات الأوروبية عامل أساسي في إيجاد الحل الدائم للأزمة

التنمية والقضاء على الفقر. وفي هذا الصدد طرح علينا الأمين العام تحديا كبيرا ألا وهو: تخفيض عدد سكان الكرة الأرضية الذين يعيشون في حالة فقر مدقع بنسبة ٥٠ في المائة من الآن وحتى سنة ٢٠١٥. وهذا العدد يمثل زهاء بليون نسمة.

ويوافق الجميع على أنه ينبغي تحقيق هذه النتيجة في سياق اقتصاد السوق المقدس الذي يكتسح الكرة الأرضية. ولكن نظام التجارة الحرة قاس لا يرحم. ويجب أن تعمل المؤسسات المتعددة الأطراف من أجل المحافظة على إقرار النظام وضمان تطبيق القواعد العالمية لكفالة الشفافية والعدالة الديمقراطية. وإلا فمن المحتمل أن نخضع لطغيان السوق والفوضى الدولية. ولا بد من بذل جهد على نطاق العالم، جهد جماعي ودولي، يكون جوهره الأمم المتحدة التي تمثل شعوب ودول العالم.

ونعتقد أنه في هذا السياق يجب علينا أن نعالج مسألة تعزيز الأمم المتحدة. فلا يسعنا أن نسمح للمنظمة بأن تهمشها أكثر فأكثر جميع الأجهزة والإجراءات الإدارية التي تعتمد عليها بعض الدول، في حين أنها ترفض تسديد الأموال المستحقة للمنظمة بصورة مشروعة. وسوف تظل التنمية محدودة إذا بقيت في أيدي الوكالات المتخصصة، بعيدا عن الأمم المتحدة. وإحلال السلام سيكون أمرا مشكوكا فيه إذا بقي إلى حد كبير في أيدي أمم متحدة يهيمن عليها مجلس أمن غير تمثيلي.

وفي الختام، أود أنؤكد من جديد إيماننا بمستقبل الأمم المتحدة. فمصير شعوبنا يرتبط ارتباطا وثيقا بمستقبلها. وإنني على اقتناع بأن إعادة تشكيل هيكل المنظمة لتصبح أكثر فعالية ستسهم في حلول عهد جديد من السلام والرخاء للجميع.

لشجعنا تلك البلدان على تطوير المحتوى المحلي على شبكة الإنترنت.

إن تعزيز دور الأمم المتحدة سوف لا يحتاج إلى مجرد إصلاح وتحديد وزيادة فعالية بناء مؤسسات المنظمة العالمية، بل يحتاج أيضا إلى التكيف السليم مع الواقع الجديد. وأرى أن الأمم المتحدة ستواصل كونها عاملا رئيسيا في التنمية الاجتماعية الاقتصادية والعلمية والتقنية، وفي حماية البيئة والتعاون الإنساني على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. والأهداف واضحة وهي: تحقيق التنمية المستدامة، والتصدي للمشاكل الديمغرافية ومعالجتها، والحد من الفقر، وتأمين مصادر الدخل لكل الطبقات الاجتماعية.

وهذا هو سبب تأييدنا للجهود - بما فيها جهود الأمين العام - الرامية إلى إصلاح وإعادة هيكلة القطاع الاجتماعي الاقتصادي في المنظمة بقصد تحقيق الأهداف المشار إليها آنفا، وإيجاد بيئة إقليمية وعالمية تشجع على زيادة دينامية واستدامة التنمية. ولقد دأبت جمهورية بلغاريا على الإسهام في تحقيق تلك الغاية بمشاركتها الملحوظة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودعم أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وأود في الختام أن أعلن اقتناعنا بأن ضمان واحترام حقوق الإنسان للفرد وحرياته الأساسية هما عصب تنمية أي مجتمع مدني ديمقراطي. وبلغاريا طرف في جميع الصكوك الرئيسية والعالمية لحقوق الإنسان، ونحن نؤيد المبادرات الرامية إلى تعزيز وزيادة دور آليات الأمم المتحدة الرقابية في مجال حقوق الإنسان.

وأمل أن يهيئ مؤتمر قمة الألفية السبيل لأن تكون الأمم المتحدة قادرة على أداء دورها بنجاح في القرن الحادي والعشرين.

هناك واستعادة السلام والاستقرار إلى جنوب شرقي أوروبا. وما ميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا إلا أداة حاسمة في ذلك الصدد. فهو أول محاولة على الإطلاق لإعادة تأهيل المنطقة بأسرها في أعقاب الأزمة، في سياق العولمة. ثم إن التعمير الاقتصادي للبلقان وعروض الكثير من البلدان الأوروبية للمشاركة فيه يمكن اعتباره محاولة لإشراك المنطقة في عمليات العولمة.

وقد قدمت لنا السنوات العشر الماضية دليلا كافيا على إمكانية تصدي العولمة للمشاكل الراهنة وفتح آفاق جديدة أمام البشرية. وهذا أمر مهم بوجه خاص للبلدان التي كانت تشكل جزءا من النظام الشيوعي السابق والتي تسعى الآن إلى شق طريقها في هذا العالم المتغير.

وتواجهنا العولمة في الوقت نفسه بتحديات ثبت أننا غير مستعدين لها. وأصبح من الجلي أننا لا نستطيع أن نختار أو لا نختار العولمة؛ فهي حقيقة واقعة لا يمكننا تجاهلها. وما يسعنا أن نفعله هو فهم الضرورة المتزايدة لإدارة العولمة والتصرف وفقا لذلك.

وإذا كان لنا أن نختار آثارها السلبية فينبغي ألا نسمح لها بأن تشق طريقها آنيا، لأنها تتجه إلى تجاوز الساحة الاقتصادية والتقنية لتدخل في مجالات حساسة تتصل بالثقافة والتقاليد والعادات الوطنية. وهنا يجب أن تدرس آثارها بدقة وأن تلتمس سبل التحكم فيها عن طريق التشريعات الجديدة والهامة في مجال حماية الملكية الفكرية، بما في ذلك المعارف التقليدية والتنوع البيولوجي.

ومع اقتناعي بإمكانات التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات في النهوض بالتنمية، أود أن أحث أكثر البلدان تقدما في النمو على أن تيسر حصول البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على "أسرع طرق المعلومات". ولو رأينا معا "الفجوة الرقمية"

وثانياً، يجب أن نضفي طابع الديمقراطية الحقيقية على الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة والمعلومات. ونشير إلى حدوث زيادة كبيرة في الدراية والتقدم التكنولوجي المذهل، ولكن الوصول إليهما لا يزال للآن قاصراً على القلة القليلة. وهذا يشكل مصدراً جديداً للغبن والانقسام - بين الدول وفي داخلها. فكيف حينئذ نستطيع أن نقضي على الإقصاء وأن نمنع اتساع الفجوة إلى أن يحين وقت سدها تماماً؟ وما هي الحكمة من الوصول إلى سطح المريخ إذا ما زال الجوع منتشرًا في عدة مناطق من كوكبنا؟

وشاغلي الثالث يتصل بانتقال السلطة من عالم السياسة إلى عالم المال والاقتصاد، فإن التدفقات المستمرة لرأس المال والتجارة الدولية تحد من سلطة الدول - الأمم وتؤدي إلى قيام هيئات فوق السلطة الوطنية غير منتخبة من الشعب. وبناتخابنا السياسيين فقط وعدم انتخاب ممثلين ماليين، ألا نحول الديمقراطية إلى مثل أعلى مثالي؟

وشاغلي الرابع هو القوة الهائلة والمخيفة لوسائل الاتصال والتي يبدو أنها في أيدي عدد قليل من الأشخاص. فإن استخدامهم لهذه الوسائل التي لا تخضع لأية قيود يؤدي إلى تدمير من يعارضهم؛ بيد أنه يمكن للوسائل أن تحل العديد من المشاكل إذا ما استخدمت حقاً من أجل النهوض بالإنسان.

وشاغلي الأخير هو الأوبئة الكبرى التي تدمر بعض الدول، وبخاصة أشدها فقراً مع تهديد بقائها بالذات. والتكلفة الإنسانية لهذه الكوارث إنما هي مشينة، وبخاصة على ضوء وجود الوسائل التي تكفل التخفيف من حدتها إلى حد كبير، بيد أن مسائل تتعلق بالربحية كثيراً ما تثار هنا، فبالنسبة للكثيرين أهمية العنصر الاقتصادي تفوق بكثير الاعتبارات الإنسانية. وإذا كان الأمر كذلك، كيف يمكننا

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):  
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب فخامة السيد رينيه بريفال، رئيس جمهورية هاييتي.

الرئيس بريفال (تكلم بالفرنسية): أشكر الأمين العام على عقد مؤتمر القمة هذا، وأهنته على عمق التقرير الذي قدمه كيما ننظر فيه.

وفي السنوات الـ ٥٥ التي انقضت على وجود الأمم المتحدة - ولو أن سمعتها قد شوهت أحياناً - لم يكن ممكناً أن يكتب تاريخ المجتمع الدولي دون إشارة دائمة إلى المنظمة. بل إننا اليوم، وأمام سياق عالمي دائم التغيير مع المجموعة المثيرة من التحديات الجديدة، لا نزال نعتبرها أداة رئيسية لتشكيل القرن الحادي والعشرين. والدليل كامن في هذا الاجتماع الاستثنائي الرفيع المستوى، الذي يرمي إلى تخفيف الشواغل المتعلقة بالمشاكل القديمة والجديدة التي ما زلنا لا نجد لها حلاً.

وجمهورية هاييتي العضو المؤسس لهذه المنظمة، لا تزال بعد انقضاء ٢٠٠ عام على الفوز باستقلالها السياسي، تسعى إلى النهوض من كبوتها الإنمائية، وتسعى من أجل هذه الغاية إلى الإسهام في التفكير المشترك في سبل شحذ همة أداة العمل الهامة، ألا وهي منظومة الأمم المتحدة.

وهناك بعض من شواغلنا الملحة تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لنا لأن كيفية استجابتنا لها هي التي تحدد شكل العالم المقبل.

فهناك أولاً حاجة إلى ضمان ظروف العيش الكريم لكل البشر. والواقع أننا نعرف كيف يعيش ملايين الناس في فقر مدقع وفي ظل تهديد مستمر بانتفاضات اجتماعية، في حين أنه في تاريخ البشرية لم تكن القدرة على تكوين الثروة أكبر مما هي عليه الآن.

بثنائنا البالغ. وتتشاطر أرمينيا وجهات النظر والنهج التي عبر عنها التقرير فيما يتعلق بتحديات وأهداف منظماتنا ذات الطابع العالمي الفريد.

وفي بداية الألفية الجديدة وصل نطاق الفرص المتاحة لنا - وفي الوقت ذاته نطاق مشاكلنا - إلى مستوى جديد نوعي. وأرمينيا لعل على ثقة بأنه نظرا لما تضطلع به الأمم المتحدة من دور بارز فإنها أحسن من يواجه هذه التحديات الجديدة وعلى أفضل وجه، فخبرة الأمم المتحدة الواسعة النطاق التي اكتسبتها من أنشطتها التي اضطلعت بها لمدة ٥٥ سنة إنما هي خبرة فريدة. وإذا ما وضعنا ذلك نصب أعيننا، ينبغي لنا أن نكون أكثر ديناميكية فيما نقوم به من تكييف لصكوك ومؤسسات الأمم المتحدة مع الواقع الجديد.

ومن البديهي أن يظل صون السلم والأمن في جميع أرجاء العالم إحدى الأولويات الكبرى للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وما زالت الصراعات المحلية تنتشر بكثافة في عالمنا المعاصر وكذلك المعاناة الإنسانية الناجمة عنها. والأمم المتحدة تشارك إلى حد كبير في حسم الصراعات في مختلف أرجاء العالم. وفي الوقت ذاته، تعتقد أرمينيا أن الإمكانات الراهنة للأمم المتحدة في مجال منع نشوب الصراعات الجديدة لا تستخدم بشكل كامل. وبات من المحتم أن يروج لإنشاء آلية شاملة للإنذار المبكر تتصل بالصراعات المحتملة، فالحروب لا تندلع فجأة؛ بل لها تاريخ ومنطق خاص بها، ويمكن التنبؤ بها.

وفي عالمنا المعاصر، تجاوزت فكرة الأمن حدودها التقليدية. لقد أدت العولمة إلى انفتاح المجتمعات بدرجة لم يسبق لها مثيل. وأنشطة الحكومات المنفردة ترتبط ارتباطا وثيقا، كما لم يحدث من قبل على الإطلاق، بأعمال متضافرة تعتمد بعضها على بعض وتتم على الصعد دون الإقليمية والإقليمية والعالمية. وأصبح التكامل مفيدا على

أن تنصدي لهذه الكوارث ونضع مصالح الإنسان الأكثر غموا فوق الاعتبارات الجشعة؟

إن عصر الانكفاء على الذات قد ولى. ولم يعد من الممكن للدول أن تصوغ السياسات دون أن تراعي الإطارين الإقليمي والعالمي المتصلين، مثلاً، بالمخدرات والشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة والأوبئة الكبرى وكلها تشكل جزءاً من السياق العالمي. فبدون إرساء "قواعد اللعبة"، وبدون وجود شكل ما من أشكال التحكيم، ستسود العولمة شريعة الغاب.

وتلك هي مهمة المنظمات الدولية بقيادة الأمم المتحدة، التي تجعل من الممكن بناء السلم والنهوض بالتنمية، ويجب أن نوطد سلطة وشرعية الأمم المتحدة من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي عليها لكي نعزز فعاليتها ونكفل أن تتمكن من التصدي بنجاح للتحديات الجديدة في عالم تسوده العولمة.

وبالنسبة لنا، فإن الفهم الأساسي الذي علينا أن نتبعه هو أن ننظر بعين محايدة إلى السيل الكبير من المبادرات التي اتخذت في الماضي ونتائجها الهزيلة وأن ننشئ بالجرأة عالماً تسوده روح المصلحة العامة الدولية، عالماً يكون فيه للتضامن أهمية تفوق أهمية تحكم قوى السوق. إن العولمة ليست بجديدة: فالعبودية، والاستعمار، والحرب العالمية في القرن العشرين، لدلائل على ذلك. ومما يثير مخاوفنا اليوم، أن العولمة تتجه إلى اتخاذ شكل خصخصة جميع السلطات.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية)**

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد روبرت كوتشاريان، رئيس جمهورية أرمينيا.

**الرئيس كوتشاريان (تكلم بالأرمنية؛ الترجمة**

الشفوية قدمها الوفد): إن تقرير الأمين العام بشأن دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين (A/54/2000) جدير

وما زلنا على اقتناع بأن منطقة جنوب القوقاز في حاجة إلى نظام إقليمي للأمن. ونحن على استعداد للعمل على إنشائه.

ولا تزال أرمينيا ملتزمة بالتوصل إلى حل سلمي للصراع في ناغورني كاراباخ. وسنواصل العمل المكثف مع الرئيس المشارك لمجموعة مينسك، كما أننا نشدد على أنها أسهمت في الحفاظ على نظام وقف إطلاق النار. ونحن على استعداد بالمثل لمواصلة اتصالاتنا المباشرة بأذربيجان من أجل البحث عن حلول وسط رغم أننا نعتقد أن من شأن المفاوضات المباشرة بين أذربيجان وناغورني كاراباخ أن تكون أكثر جدوى. وفي الوقت ذاته، نحن على اقتناع بأن من الممكن فعلاً أن ننهض في هذه المرحلة بالتعاون الاقتصادي بين أرمينيا وأذربيجان الأمر الذي من شأنه أن يعجل على نحو أكيد بإحلال سلم دائم. وهنا، نحن مقتنعون بأن الصراع بشأن ناغورني كاراباخ لن يحسم إلا بناء على المساواة القانونية بين طرفي الصراع.

وتعكس التجربة المعاصرة لحسم الصراعات الطبيعية المتغيرة للعلاقات بين الدول وداخل الدول. وهي تبين بوضوح ضرورة تجاوز حدود المفاهيم التقليدية للسيادة.

ومن سوء الطالع أنه كتب على الدولة الأرمينية أن تحمل مشاكل القرن الماضي إلى الألفية الجديدة. وإن مواصلة إنكار تركيا لمذبحة الأرمن في الامبراطورية العثمانية لم تؤد إلا إلى تكثيف أمانينا في العدالة التاريخية. وقد أثقلت بعض البلدان والأمم في الماضي بأعباء بعض المشاكل المشابهة؛ بيد أنها استطاعت التغلب عليها باتخاذ إجراءات توفيقية بدعم من المجتمع الدولي. والتوبة ليست مهانة، فهي على الأصح ترفع الأفراد والدول. وإنني على ثقة من أن إجراء حوار بناء مع تركيا سوف يتيح لنا أن نقوم سوياً بتمهيد الطريق نحو التعاون وعلاقات حسن الجوار بين شعبيها.

الصعيدين السياسي والاقتصادي. ومن الواضح أن بيئة التعايش الجديدة تتطلب نهجاً جديدة فيما يتعلق بأنشطة المنظمات الدولية، ولن يمكن تحقيق الفوائد الناجمة عن العولمة بشكل فعال وتجنب آثارها السلبية إلا من خلال بذل جهود جماعية. وبعبارة أخرى، فقد استوفى العالم في القرن الحادي والعشرين جميع الشروط اللازمة لاستتباب الاستقرار الحقيقي بالاستناد إلى العمل والمسؤولية الجماعيين، وهذا ما تأمل فيه أرمينيا.

وتدخل أرمينيا الألفية الجديدة باحتفال تجريه العام المقبل إحياء للذكرى السنوية الألف وسبعمائة للاعتراف بالمسيحية كدين للدولة. وتاريخنا الذي يعود إلى عدة قرون وتقاليدنا المسيحية، إلى جانب موقعنا الجغرافي، يسهمان في فهمنا العميق لأهمية التعايش والحوار بين الأديان.

وتنتمي أرمينيا إلى منطقة في العالم تشهد منذ ١٠ سنوات تحولات سياسية واجتماعية رئيسية. وحيث أن أرمينيا ومنطقة جنوب القوقاز قد ورثتا مشاكل غير محسومة فهما ليستا محصنتين ضد الصراعات. فالحقائق الراهنة تفرض ضغوطاً كبيرة على النسيج الحديث لعلاقات بلدنا الاجتماعية والسياسية الجديدة.

بيد أن أرمينيا تواصل بناء مجتمع متفتح بالاستناد إلى مبادئ الديمقراطية وسيادة القانون. ونحن نعتزم أن نواصل توسيع نطاق تعاوننا داخل الأمم المتحدة، وأن نشارك بنشاط في أعمال المؤسسات الإقليمية المختلفة، وبخاصة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا ورابطة الدول المستقلة. ولقد اقتربنا من المراحل النهائية للانضمام إلى مجلس أوروبا، وهو ما يدل على التزامنا بسياسة الارتباطات المتعددة بوصفها أداة فعالة للنهوض بالأمن من خلال التعاون.

كما حرصنا على أن نستأنس في برامجنا التنموية بمقررات المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة خلال العشرية الأخيرة في مجالات متعددة.

لقد شكلت الأوضاع المأساوية التي تعيشها بعض الشعوب، من جراء الفقر والمرض، حافزا لنا للدعوة إلى تكريس التضامن والتعاون بين الدول، باعتبارهما حتمية إنسانية وأخلاقية لا محيد عنها.

وكنا طرحنا، في هذا المجال، إبرام عقد شراكة وتنمية بين الدول النامية والدول المتقدمة النمو، ورسكلة الديون من أجل استثمارها في مشاريع تنمية أو بيئية.

كما كنا اقترحنا إحداث "صندوق عالمي للتضامن ومقاومة الفقر"، ليكون أداة تعزز آليات التدخل الإنساني، وتوظف في مقاومة الفقر في المناطق الأكثر بؤسا في العالم.

وإذ ينبع هذا الاقتراح من إيماننا الثابت بأن التضامن بين الدول والشعوب هو واجب إنساني، والتزام أخلاقي، فإنه ينبغي بالأساس على قناعتنا بأن حقوق الإنسان وحدة لا تتجزأ، وهي لا تكتمل إلا بصون كرامة الإنسان، وتمكينه من مقومات العيش الكريم حيثما كان.

وإذ نعرب عن تقديرنا للتجاوب الذي لقيته مبادرتنا لدى العديد من قادة الدول والمسؤولين الأميين، وعديد المنظمات والمؤتمرات الدولية والإقليمية، فإننا نعول على ما تتحلون به جميعا من حس إنساني وإرادة خيرة للعمل على إنجاز هذا المقترح في أقرب الآجال.

إن القارة الأفريقية ما تزال، حتى الآن ولأسباب عديدة، تعاني من النزاعات والحرب، وأعباء المديونية، وهو ما يستدعي من المجموعة الدولية التعجيل باتخاذ مبادرات إنسانية حازمة وسريعة، للتخفيف من معاناة قارتنا، ودعم جهود السلام فيها، ومساعدتها على تجاوز ما يعيق مسيرتها

وختاما، أود مرة أخرى أن نهني أنفسنا جميعا بمناسبة قمة الألفية والتي تثبت، نظرا لمستوى التمثيل المدهش، التزامنا المشترك بالسلام والتعاون في بيتنا المشترك.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من فخامة السيد زين العابدين بن علي رئيس جمهورية تونس.

**الرئيس بن علي (تكلم بالعربية):** السيد الرئيس،

لقد فتحت بوابد الانفراج التي سُجلت بين الدول في أواخر الثمانينات، آمالا كبيرة للبشرية في تحقيق تطلعاتها المشروعة إلى السلم والرفاه ومزيد تطوير العلاقات الدولية وتقاسم الأعباء والمسؤوليات. لكن سرعان ما عقيبت هذه الفترة توترات ونزاعات، تزامنت مع انتشار الأوبئة والأمراض وتدهور البيئة، وتفاقم الفقر والمديونية، واضطراب الأسواق المالية، والسباق نحو التسليح.

وكان لزاما على المجموعة الدولية، في سياق هذه الأزمة الشاملة، صياغة مجموعة من المبادرات المشتركة وتقنين تدخلاتها، في إطار شراكة تقوم على مجموعة من البرامج والآليات الكفيلة بمعالجة المشاكل المطروحة.

ولئن أتاححت العولمة فرصا اقتصادية جديدة، رافقها تقدم علمي وتكنولوجي هائل، فإن ذلك لم يحل دون تفاقم الهوة بين الدول في نسق التنمية، وتكريس التفاوت وتوسيعه بين الأغنياء والفقراء. وهو ما أثار المخاوف ودفع أغلب المتابعين إلى الدعوة إلى إحداث منطقة ازدهار مشتركة من أجل تنمية متوازنة ومستدامة لدول العالم كافة، دون إقصاء ولا تهميش.

وقد سلكنا في تونس طريقا استراتيجيا متوازنا يقوم على مبدأ شمولية حقوق الإنسان، ويستند إلى قيم الديمقراطية والتعددية والتضامن، ويوفق بين مقتضيات النهوض الاقتصادي والرقمي الاجتماعي.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا)** (تكلمت بالانكليزية):  
ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه فخامة السيد فرناندو دي لاروا، رئيس جمهورية الأرجنتين.

**الرئيس دي لاروا** (تكلم بالاسبانية): اسمحوا لي أن أنقل إليكم يا سيدي وإلى رئيستكم المشاركة سروري إذ أراكما تترأسان قمة الألفية التاريخية هذه.

وهناك العديد من القضايا المتعلقة بدور الأمم المتحدة في الألفية الجديدة. ولعامل الوقت، سوف أتطرق لقضية واحدة يعلق بلدي أهمية كبيرة عليها ألا وهي القضاء على الفقر كوسيلة لمنع الصراعات الدولية أو الصراعات الداخلية ذات العواقب الدولية، التي أصبحت سمة عصرنا.

وأود أن أشدد على حقيقة أن القضاء على الفقر عنصر أساسي في منع الصراعات، وأنه أصبح، في عالم اليوم، النهج الذي يكتسب أعظم أهمية وشأن بالنسبة للمجتمع الدولي.

وبات من الضروري إدراك العلاقة القائمة بين الفقر - لا سيما الفقر المدقع، وسوء التغذية والجوع - وبين العنف، وأنه ينبغي اعتماد التدابير الكفيلة بتمحيص نظام تسوية الصراعات وفقا لهذا السيناريو الجديد.

ومن الأهمية بمكان أن تعمل البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو معا. ولن يكون بوسعنا الإسهام في تسوية ومنع بؤر التوتر الجديدة إلا على أساس وجود إرادة مشتركة وقوية. إن إيلاء الأولوية للتنمية المستدامة في البلدان الأقل نمواً، وإن لم يكن هو الشرط الأساسي الوحيد، إلا أنه يمثل عنصرا أساسيا للعمل الفعال من أجل تلافي العنف.

ويقودنا ذلك للتطرق مجددا للموضوع الإطاري للقمة: دور الأمم المتحدة في الألفية الجديدة. إن صياغة تدابير وقائية جديدة للقضاء على الفقر هو دون شك دور ومسؤولية ينبغي لمنظمتنا أن تضطلع بهما بما يتماشى مع

الإغاثية، ويحد من خطورة تفشي الأوبئة ولا سيما مرض فقدان المناعة المكتسبة لدى عدد كبير من سكانها.

أود الإشارة بهذه المناسبة، إلى مسألة حيوية تستأثر بالنقاش الدائر في الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان التي أصبحت تتخذ ذريعة للتدخل باسم هذه الحقوق.

وإن تونس، التي صادقت على جميع المعاهدات والمواثيق الدولية ذات الصلة، مقرة العزم على المشاركة في وضع تصور أكثر ديمقراطية للعلاقات الدولية في إطار ديبلوماسية شاملة، وبالاستناد إلى ميثاق الأمم المتحدة وما ينص عليه خاصة من وجوب احترام مبدأ السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعامل الجدي، النزاهة والعادل، مع كل الملفات والقضايا المطروحة.

ونحن مدعوون اليوم إلى تحديد تمسكنا بمنظمة الأمم المتحدة، فهي الإطار الأمثل الذي يضم المجتمع الدولي بجميع مكوناته، وهي الرافد الأساسي للعمل متعدد الأطراف.

إن ذلك يستدعي منا جميعا التعاون على تحديد هياكلها وتطوير طرق عملها، مع الحفاظ على الثوابت والأسس التي انبنت عليها.

إن أملنا كبير في أن تفتح لنا هذه القمة التاريخية، ونحن على أعقاب الألفية الثالثة، آفاقا رحبة لتوظيف التحولات الكبرى والتقدم التكنولوجي السريع الذي يشهده عالمنا لصالح الإنسانية جمعاء.

إنها مناسبة تاريخية تفرض علينا تأكيد مسؤولياتنا تجاه كل شعوب العالم، ولا سيما الشعب الفلسطيني الشقيق ليستعيد حقوقه المشروعة ويبنى دولته الوطنية المستقلة على أرضه وعاصمتها القدس الشريف، كما تفرض علينا هذه المسؤوليات تحديد تمسكنا بمنظمة الأمم المتحدة، والتزامنا بميثاقها وما تضمنه من مبادئ وأهداف نبيلة.

وأود أن أختتم كلمتي بالتأكيد على أن النزاع بين بلدي والمملكة المتحدة بشأن جزر مالفيناس، وجزر جورجيا الجنوبية وساندويتش الجنوبية والمناطق البحرية المحيطة مدرج في برنامج عمل هذه المنظمة، التي تطالب، من خلال عدة قرارات، حكومتي بلدي والمملكة المتحدة باستئناف المفاوضات لإيجاد حل عادل ودائم للنزاع على السيادة، وحتى ينتهي بذلك وضع استعماري فرض بالقوة في عام ١٨٣٣.

وأود كذلك التأكيد على التزام بلدي حيال الأمم المتحدة في إطار ذلك البعد العالمي الجديد للسلام والعدل.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا)** (تكلمت بالانكليزية):  
تستمع الجمعية الآن لخطاب فخامة السيد أحمد نجات سيزار رئيس جمهورية تركيا.

**الرئيس سيزار (تركيا)** (تكلم بالتركية، قدم الوفد نصا بالانكليزية): يشرفنا أن يشترك في رئاسة هذه القمة اثنان من السياسيين المرموقين، أحدهما من نصف الكرة الشمالي، والآخر من نصف الكرة الجنوبي. كما أنه فخر للأمم المتحدة أن يترأس هذا الحدث الفريد رئيس ناميبيا؛ رئيس الدولة التي كان كفاحها من أجل الاستقلال في الطليعة على الصعيد الدولي من خلال عمل مجلس الأمم المتحدة لناميبيا، والذي تشرفت تركيا بأن كانت نائبا لرئيسه، ورئيسه بالنيابة.

وبشعور عميق بالمسؤولية، يشرفني أن أحاطب هذا التجمع الهائل جدا لزعماء العالم هنا في الجمعية العامة للأمم المتحدة. والمتوقع منا أن نوجه الرسائل الصحيحة حتى نرسم معالم الطريق السليم للألفية الثالثة. علينا أن نسعى لضمان حياة أفضل للأجيال التالية. ومثلما قال الأمين العام للأمم المتحدة، وبحق، فإن التحرر من الفاقة، والتحرر من الخوف، وحرية الأجيال المقبلة في مواصلة العيش على هذا الكوكب،

الدور الجديد الذي ينتظره المجتمع الدولي من الأمم المتحدة. والعلاقة بين السلام والتنمية علاقة قوية بصورة متزايدة، وقد أثرت ذلك الموضوع في المائدة المستديرة صباح اليوم. وعلينا أن نضع نصب أعيننا الأسباب الحقيقية وراء غالبية الصراعات الراهنة. وبهذه الطريقة، سوف تساهم برامج ومشروعات التعاون لصالح السكان المحتاجين في تهيئة مناخ السلام والتنمية اللازم لضمان ثقافة الوقاية، والاستقرار والتسامح.

وإنني أتفق مع الأمين العام في أن مساعدات الطوارئ وتسريح المقاتلين، وتطهير الألغام، وتنظيم الانتخابات، والمصالحة الاجتماعية، واستعادة الخدمات الاجتماعية الأساسية لصالح المجتمعات المتضررة من الحرب، لن يكون كافيا ما لم تنفذ في الوقت نفسه البرامج الإنمائية طويلة الأجل بشكل مستمر في مجالات التعليم الأساسي، والصحة والعمالة. وينبغي ألا يغيب عن بالنا أن على البلدان المتقدمة دورا بالغ الأهمية ومسؤولية كبيرة في القضاء على الفقر. إنني لا أتكلم عن المساعدات الإنمائية الرسمية فحسب، بل وعن الأنشطة الرامية إلى إدماج البلدان الأقل نموا في التجارة الدولية، وإزالة الحواجز، والخصص، والدعم وغيرها من الآليات التي تقيد التجارة أو الاستثمار. لذا لا بد من أن يكون هناك التزام حازم بالمسؤولية المشتركة على أساس مبادئ الإنصاف والتضامن، وذلك اعترافا بوجود مستقبل مشترك.

وينبغي أن نخرج من هذه القمة ونحن على اقتناع بحاجةنا إلى اتخاذ تدابير وقائية تحقيقا للتنمية المستدامة لأشد المناطق تخلفا، على أن تستترف تلك المناطق بحلول قصيرة الأجل بعد تفجر الصراعات، وأن يتم منع الأزمات قبل حدوثها.

والسلام على الصعيدين الإقليمي والدولي لصالح الجميع. وبإيجاز، فإن الترابط المتزايد بين دولنا أصبح ضرورة، وليس نقيصة، ولذلك، يتوجب علينا أن نلتزم بالقيم العالمية التي تستمد هذه العملية منها جذورها.

وهذه الأهداف لا يمكن أن تتحقق إلا إذا كانت انعكاسا لتطلعاتنا المشتركة ومدعومة بالتعاون الدولي المجدي.

وقد عقدت تركيا العزم على المشاركة بنشاط أكبر في المساعي الرامية إلى إعادة تنشيط الأمم المتحدة، حيث تزداد قوة في مختلف المجالات، من المؤسسات الديمقراطية إلى الاقتصاد، ومن التأهب للكوارث إلى التنمية الاجتماعية والثقافية.

إننا نجتاز لحظة حاسمة في تاريخ الأمم المتحدة. فالأهداف النبيلة المحسدة في ميثاقها صالحة اليوم كما كانت دائما. ومن جهة أخرى، نذكر الأوقات العديدة الحزينة والأليمة التي وقفت فيها هذه المنظمة العظيمة موقف المتفرج حيال ويلات الحروب والكوارث الإنسانية والحرمان، والانتهاكات الفادحة للحقوق الأساسية، والمجاعة والنكبات.

لقد كان الأمين العام محقا، مرة أخرى، عندما أشار إلى ضرورة تنمية "ثقافة الوقاية" إلى جانب تحديد الدور المحوري للأمم المتحدة في منع الصراعات. والواقع أنه ينبغي تعزيز قدرات الأمم المتحدة لمنع وإنهاء الصراعات، إلى جانب توفير المساعدة الاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، يسعدنا أن ينعكس فحوى تقرير الألفية في الوثيقة التي سنعتمدها غدا.

وفي هذا السياق، أود أن أؤكد أهمية تجنب إدامة القرارات الروتينية التي لا تساعد على حل النزاعات والصراعات، والتي لا تراعى فيها بالفعل حقائق الموضوع. وبالمثل، نرى أنه يلزم بالضرورة إصلاح مجلس الأمن بما يكفل تحسين التمثيل والشفافية والمساءلة، ويعكس مبدأ المساواة في السيادة.

تشكل الأهداف الثلاثة الأساسية لتحقيق مزيد من التقدم الإنساني. وإننا نعيش في عالم يتواجد فيه الأمل جنبا إلى جنب مع اليأس، والفرص مع الفقر والصعاب الجمة، وغالبا ما يلقي الحزن بظلاله على الفرح. ونحن، المجتمع العالمي، ما برحنا حتى اليوم نبدد موارد هائلة على الأسباب الحميدة والخبيثة، وهو ما يمكن أن يكون أعمق مفارقات عصرنا.

إن العولمة تعني فرصا جديدة للبشرية، وتوفيرها، ولكن علينا أن نلزم جانب الحذر تلافيا لجعل الأغنياء أكثر غنى، والفقراء أشد فقرا. وفي حقيقة الأمر، ينبغي للمجتمع العالمي، والبلدان الغنية بصفة خاصة، أن يستجيب بممة وإخلاص للداء الذي عبر عنه الأمين العام بقوة، لتخفيف حدة الفقر في العالم، والذي يعد من أعظم شواغلنا، توطئة للقضاء عليه. وتحتاج أفريقيا إلى أكبر قدر من الاهتمام.

وفيما يتعلق بهذا المسعى المشترك، فإن تجربة بلدي في الكفاح من أجل التقدم والازدهار علمتنا دروسا قيمة. ولذلك، نعتبر الاعتماد على إرادة الشعب واحترامها أهم قيمة على الإطلاق. وانطلاقا منها تنساب سائر القيم الأخرى، ويسود حكم القانون. وعلينا أن نضمن قيام المجتمع المدني بدور متزايد الأهمية في عملية حماية الديمقراطية وتأمين هذا النظام الفريد ضد التطرف والتشدد بجميع أنواعه. ويجب ألا يغيب عن بالنا أن الديمقراطية والتنمية الاقتصادية عمليتان متوازيتان، وعلاوة على ذلك، فإن إيلاء أعلى درجات الأولوية لتعليم شبابنا ستتمخض عن أعظم الفوائد من الناحيتين المعنوية والمادية.

وفي حقيقة الأمر، فإن أحداث القرن الماضي قد علمتنا أننا يجب أن نكفل التوزيع العادل لفوائد اقتصادات السوق الحرة والتكنولوجيات الجديدة، على الصعيدين الوطني والعالمي؛ وأن نحترم البيئة باعتبارها رصيда مشتركا علينا أن نورثه للأجيال القادمة؛ وأن نعمل على تعزيز الأمن

تنتهي إلا بعد التوصل إلى الحل السليم لهذه الأزمة، بما في ذلك قيام كوسوفو جديدة وحررة وديمقراطية، وإعادة النظر في شتى المشاكل في يوغوسلافيا السابقة، وفي مسألة عضويتها في الأمم المتحدة.

وإذا رجعنا إلى تاريخنا، نجد أن معاهدة وستفاليا لعام ١٦٤٨ أنشأت دولا أئما بدلا من الامبراطورية الرومانية المقدسة المندثرة. ولكن من الصعب وجود الدول الأمم الخالصة في العالم الحقيقي. ولذلك أرى أنه يجب أن نطبق مفهوما جديدا يتمثل في الترابط بدلا من المفهوم القديم للاستقلال التقليدي. وأرى أن هذا هو الطريق الذي ينبغي أن تسلكه أوروبا والبلقان لتحقيق الاتساق بين مبدأ تقرير مصير ومبدأ الترابط داخل دول أوروبا المتحدة. وهذا الطريق لا يعني اندثار السيادة الوطنية، بل يعني الخيارات السيادية التي تتخذها الدول الأمم لتحويل مزيد من السلطة إلى السلطات المحلية والإقليمية أو لتجميع سيادتها داخل سلطات فوق وطنية. وهو أيضا طريق تحقيق الاتساق بين مفهوم السيادة الوطنية ومفهوم العولمة وظاهرته الفرعية، الأقلمة.

غير أنه حدث تقدم كبير في العالم في اتجاه الحكم الديمقراطي، خلال الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي. ولكن السؤال الذي ينبغي أن نطرحه هو ما يلي: هل نستطيع تحقيق هدفنا المعلن للحكم الرشيد بينما يظل هناك أعضاء في الأمم المتحدة يصرون على إدامة حالة صراع أو حتى حالة حرب مع أعضاء آخرين؟ والإجابة، بصراحة، هي لا كذلك، ومن الواضح اليوم أيضا أن بلدانا عديدة، منها ألبانيا، قد خطت خطوة هامة باتجاه الحكم الرشيد. وفي البلقان، على وجه الخصوص، تشرع البلدان في إجراء مجموعة أكثر تعقيدا من الإصلاحات في إطار حلف الاستقرار.

ومن السهل أن نردد هذه الأمور. ولكن ترجمتها إلى حقيقة ستظل مهمتنا الرئيسية. ومؤتمر القمة هذا لديه القدرة على التأثير في ضمير المجتمع الدولي من أجل بدء الإجراءات والتعجيل فيها.

وأود أن أختم كلامي بالقول إن أطفال هذا العالم - أي أطفال القرن الحادي والعشرين، أينما كانوا، في نصف الكرة الجنوبي أو الشمالي، وفي المقام الأول الأطفال المهددون بعدم الأمان والفقر - يستحقون مستقبلا أفضل، مستقبلا زاهرا. ومسؤولية تحقيق ذلك تقع على عاتق مؤتمر القمة هذا الذي يضم زعماء العالم.

وأخيرا، أود التعليق على البيان الذي أدلى به رئيس أرمينيا، وقد استمعت إليه بمزيد الأسف. فالتاريخ يجب أن يقيمه المؤرخون.

#### الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):

تستمع الجمعية الآن إلى بيان فخامة السيد ركسيب ميداني، رئيس جمهورية ألبانيا.

#### الرئيس ميداني (تكلم بالانكليزية): شاهد نصف

القرن الماضي ثورة في أسلوب حكم الأمم. فمنذ خمسين عاما، لم تكن أغلبية الأمم الأعضاء في الأمم المتحدة حاليا، قادرة على تقرير مصيرها، وكان يحكم كثيرا منها المستعمرون أو النظم الماركسية. واليوم، تختلف تحديات الاقتصاد والأمن كثيرا عن التحديات التي كانت تواجه أثناء الحرب الباردة. بيد أن قيم اليوم ما زالت موضع تحدي الحكام المستبدن والطغاة المتسلطين، وما زالت الفاشية تهدد في بعض الحالات أجزاء من أوروبا.

ومثالا على ذلك، منطقة البلقان، حيث تظل تنمية المنطقة بأكملها رهينة الحروب التي يسببها مباشرة النظام الإحرامي في بلغراد. والأزمة الراهنة في إقليم اتحاد يوغوسلافيا السابقة بدأت في كوسوفو عام ١٩٨٩، ولن

على الأقل لكثير من المناطق المستبعدة تكنولوجيا لكي تتمكن من تطبيق التكنولوجيا الجديدة وتشاطر منافع العولمة.

واليوم، هناك شكوك متزايدة حول مستقبل السياسات العالمية، والاقتصاد العالمي، والمدنية في العالم، وبخاصة فيما يتعلق بدور وبقوة مختلف المنظمات الدولية، وبالأخص إصلاح المؤسسات المالية الكبرى في العالم. وينبغي لنا الآن أن نشجع على جميع التغيرات والتعديلات الجارية التي تهدف إلى زيادة فعاليتها وديناميتها من خلال وضع قواعد فعالة جديدة، بل وليس هناك ما يمنع من إرساء مبادئ جديدة أيضا. ويمكن أن يكون أحد الحلول تخفيض متطلبات التوصل إلى توافق في الآراء، وبخاصة فيما يتعلق بمنع نشوب الأزمات، وكذلك بشأن إدارة الشؤون في فترة ما بعد الأزمات. وفي هذا الصدد، يجب أن تُبذل الجهود للتوصل إلى اتفاق حول مبادئ التوسع في كل من الفئتين الدائمة وغير الدائمة لعضوية مجلس الأمن، بما في ذلك العضوية الدائمة لكل من البلدان النامية والمتقدمة النمو؟

وأرى أنه أثناء عملية العولمة السريعة، يجب إرساء بعض الركائز الأساسية، مثل تدعيم أيديولوجية السلام، والحرية، وحقوق الإنسان بوصفها فلسفة هذا القرن؛ وإقامة اقتصاد أخلاقي على نطاق دولي يعتمد على حرية السوق؛ وتمكين الصكوك الدولية من أجل إرساء الأمن وصنع السياسات؛ وتطوير تعددية لغوية وتنوع ثقافي بدلا من التماثل البشري. وأخيرا، يجب إيجاد نهج واقعي لمفاهيم السيادة، والأمة، والدولة، والحكومة، والمجتمع المدني، والنظام العالمي، والأمن، وإرساء الديمقراطية.

وإنني متأكد من أن مؤتمر قمة الألفية هذا يوضح السبيل الصحيح للاستجابة لهذه المشاكل. وإنني مقتنع أن هذا هو التحدي المائل أمامنا. هذه تخومنا الجديدة، وعلينا أن نتخطاها، وستتمكن من تخطيها.

لقد اتضح لنا الآن أن المساهمات الدولية يمكن أن تكون مثمرة للغاية، حيث يوجد التزام قوي بالسياسات السليمة على الصعيد المحلي. وهذا الاستنتاج ليس جديدا بأي حال من الأحوال. فهناك رؤية أخاذا للحكم الرشيد والسيء في اللوحات الشهيرة التي رسمها أمبروغيو لورنزي في مدينة سينا في القرن الرابع عشر، والمعونة "أثار الحكم الرشيد والسيء". وخلال العقود الأخيرة اعتنقنا هذه الحقائق القديمة من جديد وقمنا بتعميق فهمنا للفقر وكيفية التغلب عليه، وبتغيير تجربة مساعدة المناطق الفقيرة.

إن توجيه الوعظ للبلدان الفقيرة وانتقاد ضعف حكمها مع تزويدها بمبالغ ضئيلة من المال لدعم أوجه التقدم التكنولوجي، والصحة العامة والتعليم والاحتياجات الأخرى فيها، لا يكلف كثيرا بالفعل، لكنه ببساطة لا يؤدي الغرض المنشود. فيجب تعديل الاستراتيجية وهذا ينطبق أيضا على السياسة البيئية، التي ما زالت تعنى، إلى حد بعيد، بإصلاح الخطأ فحسب، وتقتصر على بعض نظم إعادة التدوير.

ومن المقبول الآن بصورة عامة، مع نهاية الحرب الباردة، أن الانقسامات الأيديولوجية القديمة قد انتهت تقريبا. بيد أن هناك انقساما أكثر عسرا، بدأ يترسخ، وهو قائم على التكنولوجيا، هذه المرة. فهناك جزء صغير من العالم، يمثل نحو ١٥ في المائة من سكان الأرض يقدم جميع الابتكارات التكنولوجية في العالم تقريبا. والجزء الثاني، وربما يمثل نصف سكان العالم، يستطيع استيعاب هذه التكنولوجيات وتطويرها. أما الجزء الباقي، وهو يمثل نحو ثلث سكان العالم، فيعيش حبيس فجوة الفقر ولا صلة له بالتكنولوجيا. ومن دواعي الأسف والسخرية، إن هذا الاتجاه يتزايد نتيجة لتزايد أهمية تكنولوجيا المعلومات، التي تضع مزيدا من السلطة والمكافآت الاقتصادية في أيدي الأثرياء ذوي التعليم الجيد. وأدعو البلدان الغنية إلى أن تعترف بهذه الحقيقة وتستجيب إليها، لكي يمكن تهيئة الفرص

إن ظهور القوميات الإثنية، مثلما حدث في البلقان أو أفريقيا الوسطى، وصمة على جبين إنسانيتنا. كما أنه يُعقّد إلى حد كبير عمليات حفظ السلام، التي لا بد أن تتضمن ولاياتها الآن أحكاما لحماية المدنيين الذين يتعرضون للخطر، وأن تتوفر لها الموارد اللازمة.

وقد كانت كندا أحد مصممي عمليات حفظ السلام. كما أننا أيضا من المشاركين الأكثر فعالية في تلك العمليات. ولهذا، نشجع جميع الدول الأعضاء على الاسترشاد بتوصيات فريق الأمين العام المعني بعمليات الأمم المتحدة للسلام.

ويتعين علينا أن نضاعف جهودنا لكي نحرم مرتكبي أعمال العنف والصراعات من مواردهم عن طريق وقف انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والرقابة على الاتجار غير المشروع بالماس. ويجب أن نستمر في إيلاء الأولوية القصوى لأمن الأفراد. واتفاقية أوتوا، التي تخطر الألغام الأرضية، والاتفاق على النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية معلمان هامان في هذا الصدد. وبعد أيام قليلة، تستضيف كندا مؤتمرا دوليا معنيا بالأطفال المتأثرين بالحرب.

(واصل كلمته بالانكليزية)

ويسعدني أيضا أن أعلن أن كندا، بدعم من المؤسسات المعنية، تقود إنشاء لجنة دولية مستقلة تعنى بالتدخل وسيادة الدول. وسيرسم وزير خارجيتنا قريبا الخطوط العريضة للغرض من إنشاء هذه اللجنة، وولايتها.

وقضيتنا المشتركة هي التخفيف من حدة الفقر العالمي. وينبغي لنا أن نشاطر منافع العولمة. ويجب أن نزودها بهدف إنساني وأن نضفي عليها طابعا بشريا. وأفقر البلدان تتطلب إمكانية وصول بضائعها إلى أسواق التصدير. ويجب أن نسعى سعيًا حثيثًا إلى تخفيف عبء الديون على

الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):  
تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة الرايت أونرابل جان كريتيان، رئيس وزراء كندا.

السيد كريتيان (كندا) (تكلم بالانكليزية): أبدأ بالإعراب عن غضب كندا لمقتل أبرياء، غير مسلحين، عاملين في المجال الإنساني في تيمور الغربية. إن من يهاجمون موظفي الأمم المتحدة يهاجمون هذه المنظمة ويقوضون الأغراض والمبادئ التي حضرنا جميعا إلى هنا لتأكيدنا من جديد. ومن واجب حكومة إندونيسيا أن تقدم مرتكبي هذه الجريمة للعدالة.

وبينما نحتفل بألفية جديدة، فإن الأمم المتحدة هي المؤسسة العالمية التي لا غنى عنها، وكندا تلتزم التزاما ثابتا بأهدافها العامة وببصيرتها المشتركة. ويسعدني أن يستخدم الأمين العام هذه الألفية معلما لكي يركز انتباهنا على إصلاح الأمم المتحدة. وأود أنؤكد له أن كندا ستكون شريكا خلاقا في هذه الجهود.

واحتضان كندا للأمم المتحدة يوضح قيمنا المشتركة وتجاربنا المشتركة. فأمتنا الفائقة التنوع، تلتزم التزاما ثابتا بالحرية، والتسامح، والعدالة، والمساواة. وندرك الإحساس بالجماعة الذي ينبع من المشاركة في الرخاء وفي الفرص. وقد اخترنا ما يمكن أن يحققه إبداع الإنسان وابتكاره عندما يتحرر الأفراد من العوز، ومن الخوف، ومن الحروب.

وفي القرن الجديد، تتخيل كندا عالما يحظى فيه جميع الأفراد بنفس هذه النعم. والأمم المتحدة أفضل الآمال التي نعقدها لتعزيز الإحساس العام بالعزم المطلوب لتحقيق هذه الرؤية. إلا أنه يتعين عليها أن تتصدى للتحدي الذي يشكل التغيير.

(واصل كلمته بالفرنسية)

تلك هي الأوضاع السائدة ونحن ندخل القرن الجديد. اليوم، ونظرا لضيق الوقت، أود أنؤكد على نقطتين بصفة خاصة. النقطة الأولى هي أهمية تناول القضايا التي تواجه المجتمع الدولي من وجهة النظر التي تركّز على الإنسان، والثانية هي ضرورة تعزيز مهام الأمم المتحدة في القرن الجديد.

ومع بزوغ فجر قرن جديد، نواجه مشاكل شتى من قبيل الصراعات وانتهاكات حقوق الإنسان والفقر والأمراض المعدية والجريمة وتدمير البيئة، وهي مشاكل تهدد وجود وكرامة كل وجميع الأشخاص. ويتعين علينا أن نتناول تلك المشاكل من وجهة نظر أهمية كل فرد. ولن تألوا اليابان جهدا، مع اعتبار الأمن البشري إحدى دعامات سياستها الدبلوماسية، لجعل القرن الحادي والعشرين قرنا يتركز حول الإنسان.

يتعين أن تقوم الأمم المتحدة بدور، بل وفي الواقع من المتوقع لها أن تقوم بدور، أكثر نشاطا في تعزيز هذا النهج المتمركز حول الإنسان. واستنادا إلى هذا التسليم، ساهمت اليابان حتى الآن بما يزيد على ٩ بليون ين - أو ما يزيد كثيرا على ٨٠ مليون دولار - في صندوق الأمن الإنساني الذي أنشأته الأمم المتحدة في آذار/مارس ١٩٩٩. وفي المستقبل القريب، تعتزم اليابان تقديم مساهمة أخرى في هذا الصندوق قدرها زهاء ١٠ بليون ين، أو ما يساوي تقريبا مائة مليون دولار. وتعتزم اليابان أيضا إنشاء لجنة دولية معنية بالأمن الإنساني، بمشاركة قادة الفكر العالميين المشهورين، وتزيد أيضا تطوير وتعميق مفهوم هذا النهج المتمركز حول الإنسان.

وبعد ذلك، من الضروري تعزيز المهام التي تضطلع بها الأمم المتحدة، وبخاصة إصلاح مجلس الأمن كي يتسنى له أن ينهض بالمحافظة على السلام والأمن في المجتمع الدولي،

نحو أسرع وأعمق وأوسع نطاقا من خلال المبادرة الخاصة بديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. وينبغي لنا أن نكفل ألا تسفر التنمية عن تدهور البيئة العالمية.

ويجب كذلك أن نتخطى الشق التكنولوجي. وعلينا أن نضمن تشاطر الجميع منافع ثورة المعلومات. ولهذا، تؤيد كندا إنشاء مرفق لتكنولوجيا المعلومات تابع للأمم المتحدة. وكما كان يقول ليستر بيرسون رئيس وزراء كندا الأسبق، يجب أن تكون الأمم المتحدة فرقة سيمفونية، لا رباعي وتريات. ولكي يتم ذلك، يجب دعمها من جميع النواحي سياسيا وماليا. وعلى جميع الأعضاء أن يوفوا بأنصبتهم.

وبفضل الإرادة والتصميم، ستظل الأمم المتحدة المؤسسة العالمية التي لا غنى عنها في القرن الحادي والعشرين. وتلتزم كندا بأن تكون مشاركا لا غنى عنه فيها.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى بيان دولة السيد يوشيرو موري، رئيس وزراء اليابان.

**السيد موري (اليابان) (تكلم باليابانية، وقدم الوفد**

النص بالانكليزية): لقد مضت خمس وخمسون سنة منذ إنشاء الأمم المتحدة. وخلال تلك الفترة، لا سيما منذ نهاية الحرب الباردة، أحرز تقدم في الجهود الرامية إلى تحقيق السلام والرخاء. ومن جهة أخرى، لا تزال التوترات والصراعات مستمرة، كذلك لا يزال القلق يتزايد إزاء تكاثر أسلحة الدمار الشامل. ومع أن التقدم المحرز في مجالي العلم والتكنولوجيا وأوجه التقدم في العولمة يمكن من تحقيق المزيد من الرخاء للبشرية، إلا أن الفجوة بين من يمتلكون ومن لا يمتلكون في المجتمع الدولي آخذة في الاتساع. وفضلا عن ذلك، فإن التحديات المشتركة في مجالات من قبيل البيئة والصحة تتطلب اهتمامنا أيضا.

الدول الحائزة على الأسلحة النووية، بشأن اتخاذ خطوات عملية نحو نزع السلاح النووي، بما في ذلك التعهد الذي لا لبس فيه من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية لتحقيق القضاء التام على ترساناتها النووية، واليابان، بصفته البلد الوحيد الذي عانى من الدمار النووي، يرجو بكل قوة من جميع الدول أن تجتمع معا لتحرير القرن الحادي والعشرين من الخوف ومن خطر الأسلحة النووية ومنع تكاثر أسلحة الدمار الشامل. ووفقا لهذه الرغبة، سوف تقدم اليابان في جمعية الألفية مشروع قرار جديد بشأن القضاء على الأسلحة النووية.

وبغية ضمان أن يزيد السلام في القرن الحادي والعشرين ولكي يتمتع كل فرد على سطح الأرض بالحرية من الخوف والتوجس ويتمتع برخاء دائم، يتعين على جميع الدول أن تعمل معا في تعاون. وتعزيز الأمم المتحدة مسألة ضرورية في هذا الصدد، واستنادا إلى هذا الاعتراف، عقدت اليابان العزم على مضاعفة جهودها لتنفيذ مسؤوليتها والقيام بدورها على نحو أكثر نشاطا في المجتمع الدولي.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**

ستستمع الجمعية العامة الآن إلى خطاب من فخامة الأونرابل جيريجا براساد كويرالا، رئيس وزراء نيبال.

**السيد كويرالا (نيبال) (تكلم بالانكليزية):** أقدم إلى

هذه الجمعية أحر التهاني من حكومة وشعب نيبال وأفضل الأمنيات من جلالة الملك بيرندرا بير بيبكرام شاه ديف.

لقد دأبت الأمم المتحدة، منذ إنشائها، على العمل من إقرار السلام، وتعزيز حكم القانون وتبني التنمية. ولا تزال الحرية من التوجس والحرية من الخوف أبعد منالاً أكثر من ذي قبل بالنسبة لبلدان كثيرة. التحدي الماثل أمام قادة العالم في الوقت الحاضر هو إرساء السلام وتحقيق الرخاء

الذي يقتضي ضمان الأمن الإنساني في القرن الحادي والعشرين. ومن الواضح أن مجلس الأمن اليوم لا يعكس على النحو الأوفى حقائق المجتمع الدولي مع دخوله في القرن الحادي والعشرين. وبغية تعزيز شرعية الأمم المتحدة، من الضروري العمل بصورة عاجلة لإصلاح مجلس الأمن كي يتمكن من تنفيذ الدور المتوقع أن يقوم به بصورة فعالة من خلال أنشطته من أجل الوقاية من الصراعات والمحافظة على السلام والأمن.

ومن على هذا المنبر، أناشد بقوة ممثلي جميع الدول الأعضاء الحاضرين: فلنبداً نمواً سياسياً سريعاً لدعم وإنجاز إصلاح مجلس الأمن في وقت مبكر، من خلال مناقشاتنا في هذه القمة الألفية وألفية الجمعية العامة التي ستليها. وأنا على يقين من أن الغالبية الكبرى من الدول الأعضاء تؤيد بالفعل توسيع العضوية الدائمة وغير الدائمة في مجلس الأمن، وأن تشمل عضويته بلدانا متقدمة النمو وبلدانا نامية على حد سواء في العضوية الدائمة الموسعة. ولنؤكد هذا كنقطة بداية لنبني عليها اتفاقاتنا، اتفاقاً تلو الآخر، بشأن القضايا المتصلة بإصلاح مجلس الأمن التي نتفق عليها.

ويتعين عليّ أن أؤكد أنه بغية تعزيز عمل الأمم المتحدة، لا بد من أن نضمن وبسرعة توفير الأساس المالي السليم. ولتحقيق هذه الغاية، فلنتعاون لتحقيق استخدام الموارد المالية بصورة فعالة تتسم بالكفاءة وتقاسم العبء المالي فيما بين الدول الأعضاء على نحو أكثر عدلاً وإنصافاً.

ولا بد من تذكّر قضايا نزع السلاح النووي وعدم تكاثر الأسلحة النووية وعدم نسيانها ونحن نفكر في القرن الحادي والعشرين. وفي مؤتمر عام ٢٠٠٠ الاستعراضي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، الذي عُقد في هذا الربيع، اتخذت خطوة كبرى نحو القضاء على الأسلحة النووية، بالاتفاق الإجماعي بين الدول المشاركة، بمن فيها

والحد من الفقر يحتاج إلى نمو مستمر في الداخل ومناخ خارجي مؤات. والنمو يشمل الاستثمار بما يعني أن يساعد المجتمع العالمي البلدان الفقيرة بالمال لتحقيق أهداف المساعدة المتفق عليها، والتوسع في تدابير تخفيف وطأة الديون وتشجيع الاستثمار الأجنبي. كذلك يجب اتخاذ تدابير للتوزيع العادل لمزايا العولمة، ورأب الفجوة الرقمية وفتح أسواق البلدان الغنية أمام المنتجات والأيدي العاملة من البلدان الفقيرة.

ولكي تكون التنمية مستدامة ينبغي أن تكون ملائمة للبيئة وللأسواق. ويجب أن تكون الهندسة المالية العالمية والنظام التجاري العالمي أكثر استجابة لاحتياجات البلدان الفقيرة.

أما أقل البلدان نموا فقد ظلت أمدا طويلا في ظلال الاهتمام العالمي. والبلدان غير الساحلية من بينها، كنيبال مثلا، هي الأسوأ حالا لأنها تواصل تدهورها. فالواجب على شركائها أن يمدوها بالموارد الكافية لتخليصها من القيود التي تحد من تنميتها وإتاحة وصول صادراتها إلى أسواقهم معفاة من الرسوم الجمركية والخصص. وينبغي أن توفر بلدان العبور مرافق عبور أفضل للبلدان غير الساحلية حتى يمكنها أن تنضم إلى قافلة الاقتصاد العالمي.

والأمم المتحدة بحاجة إلى إصلاح شامل حتى تستطيع مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ولا بد أن نعيد التوازن الأمثل بين الجمعية العامة ومجلس الأمن، ونعزز المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ولا بد أن تزيد المنظمة التنسيق بين صناديقها وبرامجها وأنشطتها وكذلك مع مؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. وإذا أريد أن تكون المنظمة فعالة، يجب على الدول الأعضاء أن تمدّها بالموارد الكافية. ويقدم تقرير الأمين العام للألفية كثيرا من

والعدالة لكل فرد في عالم مترابط وآخذ في التحول إلى العولمة.

نحن في نيبال نعتقد أن بمقدور الأمم المتحدة أن تساعد في تحقيق هدفنا. هذا الاعتقاد هو الذي يبقينا إيماننا حيا بأهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، الذي تواصل مثله العليا وهي الحرية والمساواة وعدم العنف والتسامح استدامة آمال الجنس البشري. وتعمل نيبال بنشاط في مجال حفظ السلام فضلا عن مشاركتها في أعمال أخرى تضطلع بها المنظمة وتلك شهادة واضحة على ذلك الإيمان الملزم.

ولم يسبق قط أن كانت ضرورة السلام وآفاقه أكثر سطوعا كما هي عليه في الوقت الحاضر مما يعزى إلى القدرة البشرية غير المسبوقة على الهدم وعلى الإبداع. وفي أغلب الأحيان أخفقتنا في إزالة الأسباب الدفينة للصراعات والفقر والاستبعاد. الفقر والصراع يعزز بعضهما بعضا في أغلب الأحيان. الموجة الحالية من العولمة، وإن كانت تحمل في طياتها وعودا، أدت إلى اتساع هوة التفاوت بين الأغنياء والفقراء ويسّرت انتقال الإرهابيين والمجرمين والمخدرات والأمراض والتلوث. وأصبحت تدفقات اللاجئين تنذر بالخطر مما يعزى بصورة أساسية إلى الصراعات داخل الدول.

ويكمن تغيير هذا الوضع في إطار قدرتنا الجماعية. ويتعين على الدول أن تمارس الإرادة السياسية المطلوبة وأن تعمل معا للقضاء على تهديد الأسلحة النووية والأسلحة الدمار الشامل الأخرى والسيطرة على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، ومنع الصراعات وحسم المنازعات بالوسائل السلمية، واستعادة الثقة في الأمن الجماعي من خلال حفظ للسلام على أسس قوية، والتصدي للإرهاب والجريمة. وفوق ذلك كله إحراز تقدم شامل.

”وأن نؤكد من جديد على الإيمان بالحقوق الأساسية للإنسان وبكرامة الفرد وقدره وبما للرجال والنساء والأمم، كبيرها وصغيرها، من حقوق متساوية“

”وأن ندفع بالرقى الاجتماعي قدما، وأن نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح“.

وللأسف لم يهزم التمييز اللوني المؤسسي في جنوب أفريقيا إلا بعد انقضاء ٥٠ عاما. وفي مسار مماثل يقدر للبلدان الفقيرة في الجنوب، بما فيها بلدي أن تشهد لآن تحريرا اقتصاديا حقيقيا على الرغم من إنشاء البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي اللذين قصد بهما إعطاء معنى عمليا للتطلعات السامية لميثاق الأمم المتحدة.

فلا بد أن تصاحب تحقيق الديمقراطية في أفريقيا جنوب الصحراء مكاسب اقتصادية وتخفيف لوطأة الفقر. ومع ذلك لا يزال على أغليتنا التي تحتضن الديمقراطية أن تجني ثمرات ذلك التغيير. ولقد انتظرنا طويلا، ولا بد أن يحدث التغيير الآن. ولسنا قادرين على مواجهة تحديات العولمة والاستفادة من الفرص التي تتيحها من أجل التنمية وتخفيف وطأة الفقر. ولسنا قادرين بالمثل على الاستفادة الكاملة من الفرص التي يتيحها التقدم في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي ييشر بآفاق عريضة لتنميتنا السريعة. والتحدي المحدد للقرن الحادي والعشرين هو كيفية سد الفجوة الحالية في التنمية بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية.

إن النهضة التي يشهدها المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأعوام الثلاثة الأخيرة لأمر يثلج الصدر ويجب الحفاظ عليها. وينبغي تعزيز دور المجلس في ترجمة التطلعات إلى واقع. ولذا سيكون من الضروري في القرن

الأفكار الثاقبة المفيدة في التصدي للمشاكل العالمية في إصلاح المنظمة.

ونحن شركاء في إنسانية مشتركة ونواجه مصيرا مشتركا. وبوسع الدول الملتزمة بالديمقراطية وحقوق الإنسان وصلاح الحكم، والراغبة في اتخاذ خطوات وفي العمل سويا ومع المجتمع المدني أن تحدث أثرها. وسوف يحكم علينا الناس وفق ريادتنا في تعزيز السلام والازدهار والعدل لكل رجل وكل امرأة وكل طفل في أرجاء العالم. وسوف تقوم نيبال بواجبها.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا):** تستمع الجمعية الآن إلى خطاب معالي الرايت أونرابل بكاليتا بثويل موسيسيلي، رئيس الوزراء ووزير الدفاع والخدمة العامة بمملكة ليسوتو.

**السيد موسيسيلي (ليسوتو)** (تكلم بالانكليزية): نحن الآن في منعطف هام في تاريخ البشرية، في وقت للتأمل في دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، حيث يعقد البشر في كل مكان على الأمم المتحدة الرجاء والأمل في مستقبل زاهر. فهل يمكن أن نقول بثقة إن هذا الرجاء والأمل لهما ما يبرهما؟ إن أي رد على ذلك السؤال سيكون في رأيي في إطار قدرتنا على فعل ذلك. ولا شك أن الأمم المتحدة، عندما أنشئت في عام ١٩٤٥ كانت آمال جميع شعوب العالم كبيرة في مؤسسة تبشر بعهد من السلام والأمن وتحسين ظروف معيشة كل الشعوب.

ونظرا لانتشار اليأس الذي هبط على العالم في أعقاب حرب مديدة وقاسية لم يكن أمام معنويات الإنسان إلا أن ترتفع على أثر الكلمات والمقاصد السامية التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة.

”أن ننقذ الأجيال المقبلة من ويلات

الحرب“

بوجود أسرة إنسانية واحدة. وهو مفهوم يحظى بالقبول المتزايد لشعبنا.

والصور الفوتوغرافية الملتقطة من الفضاء التي توضح وجود أرض واحدة معلقة في الجو قد أكدت بشكل مشير للإحساس وجود عالم واحد لا حدود له، وهو ما أعطى زخما لانتشار هذه الفكرة القائلة بالوحدة البشرية والوحدة العالمية. والتسليم بهذه الحقيقة يجب أن يشكل نقطة البداية لهذه الجمعية فيما نحتفل ببداية ألفية جديدة.

ومن بين الإنجازات الأساسية التي تحققت في هذا القرن إنشاء الأمم المتحدة، كما أن الميثاق يشكل دون شك وثيقة بارزة وإشارة واضحة على طريق تحركنا صوب تحقيق هوية عالمية أوسع نطاقا. وخلال الاحتفال بالذكرى الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة، قدمت عدة إسهامات هامة لأغراض تعزيز قدرة المجتمع الدولي على التصدي للقضايا العالمية الكبرى التي نواجهها. وانطلقت المناقشات المتعلقة بالإصلاحات، بيد أنه لم يكن هناك حماس وانتصر الخمول. وتحول الإصلاح إلى حملة صليبية للتحجيم وتخفيض النفقات.

وهكذا، نبدأ الألفية الجديدة بعجز هيكل فحج: وهو يتمثل في عدم وجود جهاز - يمكن أن يقارن بها من حيث المكانة والمرجعية ولكنه يكون أكثر تمثيلا في تكوينه - للتصدي للمسائل العالمية الكبرى في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على سطح كوكبنا. وما زالت هناك فجوة كبيرة في مؤسسات الحكم العالمي السليم علينا أن نملأها على وجه السرعة.

وفيما نبدأ الألفية الجديدة، ما زال السلم والأمن العالميان الشاملان يواجهان تهديدا مستمرا يرجع إلى الفقر الواسع النطاق المستمر؛ وعدم الاستقرار المتزايد الذي يسود الاقتصاد العالمي؛ والتنازع العالمي الذي يلوح في الأفق بين

الحادي والعشرين أن يعاد التفكير في سلطات تلك الهيئة بحيث تكون في وضع متناسب مع أهميتها.

وعلى أننا ونحن على أبواب القرن الحادي والعشرين أن نواصل أحلامنا بمستقبل مفعم بالأمل بالنسبة للإنسانية. وإطار السياسة الذي يعيد اكتساب الجريان هو نظام إنساني عالمي جديد تتألف عناصره الأساسية أولا من إقامة شراكة جديدة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو، على أساس التعاون الكامل من أجل المنفعة المتبادلة؛ وثانيا تعزيز ثقافة ديمقراطية وحكم رشيد؛ وثالثا اعتماد استراتيجية إنمائية تركز على البشر كعناصر للتنمية، وتكون حساسة لقضايا الإنصاف والمساواة بين الجنسين وحقوق السكان الأصليين وحماية البيئة؛ ورابعا زيادة الإنتاجية والإنتاج بالعدل من خلال تطبيقات العلم والتكنولوجيا؛ وخامسا القضاء على عبء الديون على البلدان النامية؛ وسادسا الحد من الفقر المدقع؛ وأخيرا إنشاء مرفق عالمي للبيئة يمول من مصادر تمويل مبتكرة كتخفيض الإنفاق العسكري وفرض إتاوات على التلوث وضريبة على رأس المال المتوقع.

وأخيرا نضم صوتنا إلى أصوات كل الوفود التي تطالب بإيجاد أمة متحدة معززة ومزودة بالموارد اللازمة لشن الحرب على فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه دولة الأونرابل برسيغال جيمز باترسون، رئيس الوزراء ووزير الدفاع في جامايكا.

**السيد باترسون (جامايكا) (تكلم بالانكليزية):** لقد

أتاحت العقود الأخيرة من القرن العشرين آفاقا جديدة للإنسان تتجاوز الدول الأمم لتقيم دائرة أوسع نطاقا للهوية الإنسانية ولتثير إحساسا جديدا بالوعي العالمي. وفي العصور الماضية سلم الفلاسفة والشعراء وغيرهم من أصحاب الرؤى

والتحدي الذي يواجهه جمعية الألفية إنما هو التحدي القديم قدم الزمن والذي يواجهه كل الجنس البشري في كل مفترق طرق. هل نتجاهل بوادر التدمير الذاتي أو نتقيد بها ونغير مسارنا؟ ولا نزاع أن علينا أن نتصدى لها بروح من التضامن العالمي الذي يلزم أساسا لتحقيق ذلك. وإذا فعلنا أقل من ذلك نكون قصرنا بواجبنا تجاه جيلنا والأجيال القادمة.

وليست هناك وسيلة أفضل وأكثر عملية وأكثر فعالية للبدء في العملية من إعطاء الأمم المتحدة القدرة والصلاحيات لجعل روح التضامن العالمي هذه تحقق أهداف ومقاصد الميثاق المعلنة منذ وقت طويل. وعلينا أن نعزز الأمم المتحدة بتحويلها إلى أداة ديمقراطية بالفعل للتقدم البشري. والعمل الجاد والشجاع، والالتزام الصادق بتغيير الوضع القائم هما وحدهما الجديران لاجتماعنا في مؤتمر القمة الاحتفالي هذا. ففي الألفية الجديدة علينا أن نحسن إدارة الأمور من أجل جيلنا والأجيال القادمة.

#### الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يليه دولة الأورنابل روزفلت دوغلاس، رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية والقانونية والعمل والكاريرية في كمنولث دومينيكا.

#### السيد دوغلاس (دومينيكا) (تكلم بالانكليزية):

مما يجعل بداية هذا القرن مثيرة ومخيفة في آن واحد أننا لن نستمتع سوى بفوائده لأن ما من أحد موجود هنا سيرى نهايته. وباختصار لن نكون موجودين ليسند إلينا الفضل فيما تحقق من إنجازات أو لتحمل اللوم على إخفاقات سياساتنا.

لقد قيل إن القرن الذي ندخله يمكن، بل يجب، أن يكون قرن الرجل العادي والمرأة العادية. وهذا صحيح جدا، إذ أن الرجل العادي هو الذي سيحكم على فعالية هذه

الموارد والاستهلاك؛ واحتمال أن تضطر البلدان الفقيرة إلى تسديد النفقات اللازمة لإرضاء البلدان الغنية. وما زال الفقر يشكل التحدي الأكبر الأوحده الذي يواجهه الإنسان. وحتى وإن كانت العولمة تتيح آفاقا جديدة من الفرص، فإن نصف سكان العالم يعانون من الحرمان واليأس والعجز وهي أمور تنجم عن الفقر المدقع.

وينبغي أن نغتنم هذه الفرصة الفريدة لنقيم شراكات عالمية بغية اتخاذ إجراءات حاسمة لمحاربة الفقر والاستبعاد الاجتماعي. ونحن نعيش في فردوس الأغنياء الواهي إذا ما تصورنا أن من الممكن الحفاظ على الوضع القائم إلى أجل غير مسمى فالتحديات تتضاعف في الواقع. وليس لدى الفقراء الوقت أو الاهتمام اللازمان لمناقشة نظريات العولمة الاقتصادية. وفيما يواجهون حقائقها القاسية تمكن الآن الوسائط العالمية ذات النطاق البالغ الاتساع، الفقراء من مشاهدة كيف يعيش الأغنياء بالفعل. ويمكنهم أن يلاحظوا أن إذا لم تكن طرق مدن العالم الصناعي مرصوفة بالذهب فهي بوابة لفرص أكبر بكثير من الفرص التي تتيحها لهم حياتهم في الوقت الراهن.

إن الثورة الرقمية مصدر واضح للفوائد الهائلة التي تعود على الإنسان. بيد أن تكنولوجيا المعلومات تتجه بشكل خطير إلى أن تصبح حاجزا جديدا - قوة كبيرة للاستبعاد في الألفية الجديدة. فلنستغل الثورة الرقمية لصالح التنمية البشرية بغية إقامة اقتصاد عالمي يستند إلى المعرفة. وإنني لأدعو إلى تعاون مجد وفعال فيما بين أصحاب المصلحة في المجتمع الدولي لكي تؤثر تكنولوجيا المعلومات بشكل إيجابي على حياة كل الأفراد. وينبغي ألا يكون هناك تباين في هذه الثورة من حيث نوع الجنس، وينبغي أن تشمل الأطفال والشباب ومجتمعاتنا الريفية والأقليات الإثنية.

المؤسسة وسيعلم ما إذا كنا قد نجحنا أو لم ننجح في تحقيق وعود ميثاق الأمم المتحدة.

بيد أن السؤال الأهم هو: هل ننجح في أن نترك للرجل العادي مستوى أعلى من المعيشة، وفرصا ميسورة التكلفة للحصول على الرعاية الصحية، وسلما وأمنا مستتبين، وإمكانات اقتصادية جيدة، وهل سيتمكن من الاستمتاع بها على سطح الكوكب الذي سنتركه له؟ إنني أوجه هذا السؤال لأن في واقع الأمر، سيتوقف حكم الرجل العادي علينا أساسا على حالة الكوكب الذي سنورثه له وللأجيال من بعده.

والتدمير العشوائي لغاباتنا، والصيد المفرط في محيطاتنا، وتلوث الهواء والتربة، أمور تستغرق وقتا أقل من الوقت الذي سيستغرقه إصلاح الأضرار التي حدثت، ولا يمكن أن نبالغ في الإعلان عن قلقنا لأننا، نحن الدول الصغيرة، أكثر أعضاء هذه الجمعية ضعفا، الذين سنتحمل عبء التهديدات الحقيقية جدا الناجمة عن تغير المناخ وتدهور البيئة.

ومسألة الضعف البيئي هذه تزيد من تعقيد الضعف الاقتصادي الذي نواجهه فيما ندخل القرن الجديد. وفي الواقع، فإن الأمن الاقتصادي هو الذي ينبغي أن نكفل توفيره للشخص العادي في الأجيال القادمة. فبدون الأمن الاقتصادي لن نتوصل إلى الاستقرار والانفتاح والحكم السليم الذي نتطلع إليه.

وسوف يشك في قابلية هذه المنظمة للحياة إذا كان عدد قليل من الأعضاء أقوى بينما يكون الأغلبية ضعفاء، وغير فعالين، ومهمشين، ومعدومي السلطة. وأقول هذا لأن غالبية البلدان في منطقة الكاريبي صغيرة وضعيفة التكوين وذات اقتصادات هشة، تفتقر إلى الموارد المالية والبشرية

والقدرة اللازمة للتنافس في هذا الاقتصاد العالمي والاستفادة من الفرص التجارية التي قد تنشأ.

وتفخر بلدي، دومينيكا، حاليا بالحقيقة الحية لأكثر مُعمرتين من بني البشر في العالم، إليزابيث بامبو إسرائيلي، وعمرها ١٢٥ سنة، في غلانفيليا، دومينيكا، وروز تشارلس وعمرها ١١٩ سنة. وتعيش كلتاها بصحة جيدة في دومينيكا.

ورغم أننا نقوم بدورنا لنصبح مندجين في هذا العهد الجديد من العولة، لم نتمكن حتى الآن من تحديد أية فوائد ملموسة من الاتفاقات الدولية مثل الاتفاقات التي تحكم منظمة التجارة العالمية. وبدلا من ذلك، شهدنا تدهور المداخل السوقية والأرباح التصديرية من الموز. ونحن نحث بشدة منظمات مثل منظمة التجارة العالمية على تفهم الظروف الفريدة للدول الصغيرة الضعيفة التكوين والهشة وصياغة أحكام خاصة لهذه الدول في وضع سياساتها وقواعدها.

ولم تترك لنا الصعوبات التي يواجهها بلدي حاليا فيما يتعلق بتجارة الموز، وبالزراعة بصفة عامة، بديلا سوى أن نكثف جهودنا لتنويع الاقتصاد، بينما نقف حازمين مع مزارعي الموز لدينا ونتحرك، حيثما يمكن ذلك، نحو الفلاحة العضوية. وتأتي تحديات التنويع في وقت نخسر فيه مواردنا البشرية الهشة أمام أسواق الشمال ذات الأجور الأكثر تقدما، في الوقت الذي تدفعنا فيه العملية التي لا يمكن وقفها والمتعلقة بتحرير التجارة إلى الوراء نحو الأسواق التقليدية، وفي بعض البلدان، عندما ينهك الفقر المدقع معنويات غالبية قوة العمل.

ومن الواضح جدا أننا لا يمكننا تحمل تكاليف جعل ثورة تكنولوجيا المعلومات تفوتنا. ولن يؤدي هذا فقط إلى تهميش البلدان المماثلة لبلدي ولكنه سيترك أيضا في قابلية

علينا الآن التزام بتوجيه كل طاقتنا إلى دفن العنصرية بجميع ظواهرها في هذا القرن. وقال واحد من أعظم رجال القرن الماضي، مارتن لوتر كينغ، إن قوس العالم الأخلاقي طويل وواسع ولكنه يميل دائما نحو العدالة. والسلام الحقيقي لن يأتي قط بدون عدالة. ودومينيكا هي واحدة من أجمل الجزر في العالم. وهي ملتزمة باتباع طريق السلام؛ وتأدية دورها في البحث عن علاج لوباء الإيدز المخيف؛ وتعزيز التعاون الكاريبي والأمريكي اللاتيني، والإسهام في تقوية وحدة جميع الدول الأفريقية والتعاون بين الجنوب والجنوب. ولأننا محصورين جغرافيا بين المصالح الفرنسية لغواييلوب ومارتينيك، التي تتقاسم معها روابط تاريخية قوية، فقد أرغمتنا على البحث عن علاقة جديدة مع فرنسا والاتحاد الأوروبي لضمان دوامنا الاقتصادي.

وسوف تكون دومينيكا ملتزمة على الدوام، ضمن أسرة الأمم المتحدة، بدعم طريق المحافظة على السلام وحل الصراعات في العالم وبالتنمية المستدامة بين الأمم الفقيرة وتحقيق الديمقراطية الشعبية لضمان المشاركة الشعبية واللامركزية على جميع مستويات المجتمع، وسوف نحترم حق جمهورية الصين في التمثيل المناسب.

وختاما نحيي العمل الشجاع الذي قام به شقيقنا كوفي عنان والأمم المتحدة لإجراء هذه المناقشة بين الدول الأعضاء التي جاءت في وقتها تماما.

**الرئيسة المشاركة (فنلند)** (تكلمت بالانكليزية): ستستمع الجمعية الآن إلى خطاب من معالي السيد الشيخ العافيه ولد محمد خونا، الوزير الأول في الجمهورية الإسلامية الموريتانية.

**السيد ولد محمد خونا (موريتانيا)** (تكلم بالعربية): إنه لمن دواعي الشرف والسعادة أن أحاطبكم باسم رئيس الجمهورية السيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع بمناسبة

البلدان ذاتها للحياة وفي استقرارها. ولقد وسعت ثورة تكنولوجيا المعلومات الثغرة بين "من يملكون" و "من لا يملكون" مع تمتع "من يملكون" بالحياة الجيدة وتخطط "من لا يملكون" في الفقر. ورغم الفرص التي قد توجد، فإنه لا ينبغي لنا أن ننسى أن أكثر من نصف سكان العالم بكثير ليس لديهم إمكانية الوصول إلى الخدمات الهاتفية الأساسية.

إن الفقراء، ولا سيما النساء والأطفال، هم أكبر المتضررين من الأزمات الاقتصادية، والأوبئة، والكوارث الطبيعية. ولدينا جميع أسباب الانزعاج من ذلك، حيث أن الفقر يعيق المساهمة التي يمكن أن تقدمها أعداد كبيرة من سكاننا نحو التنمية الوطنية.

ويدعو تقرير الألفية إلى إنقاذ بليون من البشر من الفقر بحلول سنة ٢٠١٥. وهذا شيء جدير بالثناء. بيد أن بلدانا نامية كثيرة غير قادرة على تمويل البرامج الكفيلة بالقضاء على الفقر، بسبب ارتفاع أعباء الديون الخارجية التي تشكل عائقا أمام التنمية الاقتصادية المستدامة.

ونحن نؤمن بأن الأمم المتحدة تستطيع أن تلعب دورا حيويا في تشكيل نظام جديد من الحكم الاقتصادي المتعدد الأطراف فيما بين الوكالات الدولية المقرضة والتأثير فيه وذلك بحثها على وضع سياسات للإعفاء من الديون وضمان القضاء على الأسباب الأساسية الكامنة وراء المديونية، وبذلك يمكن كسر دورة الفقر ذاتها. ولا تدخر دومينيكا جهدا للارتقاء بتشريعاتنا الشاطئية لكي تقضي على أية إمكانيات لغسل النقود. وفي الوقت ذاته فإننا نطالب بحقوقنا السيادية ولنلتزم بمواصلة تنمية قطاعنا الشاطئي، مثل البلدان الأخرى في منطقة الكاريبي.

ومنذ أقل من قرنين، هزمت العبودية. وهزمت سياسة التمييز العنصري والفاشية في القرن الماضي. ويقع

إن عالمنا اليوم يواجه تحديات كبيرة تعرقل مسار تنميته وتزيد من عوامل التهميش والحرمان بالنسبة لعدد كبير من أبناء البشرية. وهكذا فإن نسبة متزايدة من سكان المعمورة ما زالت تعاني من وطأة الفقر وانتشار الأمراض والأوبئة الفتاكة وتفشي الجهل بالإضافة إلى الحروب والتزاعلات والمخاطر البيئية المتمثلة في التلوث والتصحر. إن رفع هذه التحديات يشكل مسؤولية جماعية، لأن مستقبل البشرية مرهون بالتغلب عليها بالتعاون والتكافل بين جميع الدول والشعوب.

وبما أن المديونية تعتبر في مقدمة المعضلات التي تواجهها الدول النامية فإنه يتعين على المجتمع الدولي أن يجد لها حلاً سريعاً وجذرياً يُمكِّن من توظيف الموارد المتاحة في الأغراض التنموية. وفي هذا الإطار، فإن بلادنا تنوّه بالمبادرات الدولية الأخيرة بهذا الشأن.

إن التحولات الكبيرة وحجم التحديات التي يشهدها العالم تستوجب اليوم إعادة النظر في أساليب عمل منظمة الأمم المتحدة وهيكلها القائمة. ومن هنا أصبحت عملية إصلاح وإعادة هيكلة أجهزة المنظمة ضرورة ملحة، للتكيف مع الظروف الجديدة. وفي هذا الصدد فإننا نقدر مبادرة الأمين العام، الهادفة إلى إصلاح وإعادة هيكلة المنظمة. كما نعلق آمالاً كبيرة على نتائج أعمال الفريق العامل التابع للجمعية العامة والمكلف بدراسة توسيع قاعدة التمثيل في مجلس الأمن. وفي هذا الإطار فإننا نجدد مساندتنا لتوسيع قاعدة التمثيل في مجلس الأمن، وزيادة عدد أعضائه الدائمين من الدول النامية وبعض الدول الصناعية الأخرى، مما يضفي المزيد من الديمقراطية والشفافية والعدالة، ويحقق التمثيل الجغرافي العادل داخل المجلس، ويعكس الطابع الشمولي للمنظمة وفقاً لمقتضيات المادة الرابعة والعشرين من ميثاق الأمم المتحدة. وأملنا أن نتمكن هذه الإصلاحات

انعقاد قمة الألفية، المنظمة تحت عنوان "دور الأمم المتحدة في القرن الواحد والعشرين".

ولا يسعني هنا إلا أن أتقدم بأحر التهاني لرئيسي هذه القمة التاريخية الدكتور سام نجوما رئيس جمهورية ناميبيا والسيدة تارجا هالونين رئيسة جمهورية فنلندا. ونحن على ثقة من أن ما يتمتعان به من تجربة وحكمة، لكفيل بضمان نجاح أعمالنا.

كما أعبر للسيد كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة عن تقديرنا للجهود الحثيثة التي يبذلها منذ توليه مسؤولياته الجسام من أجل تعزيز دور منظمة الأمم المتحدة، وتأهيلها لتأدية المهام المنوطة بها.

لقد حققت منظمة الأمم المتحدة منذ إنشائها مكاسب هامة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وواكبت في ذلك تطورات الدول والشعوب نحو الحرية والاستقلال والسلام.

كما اضطلعت منظماتنا وهيئاتها المتخصصة بدور فعال في تحقيق تنمية مستدامة تراعي كافة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

إلا أن ظاهرة العولمة التي تعتبر السمة الرئيسية لهذا العصر، وحجم التحديات التي يواجهها العالم اليوم تحتم أكثر من أي وقت مضى تعزيز التعاون والتضامن الدوليين لتحقيق تنمية متكافئة ومنسجمة.

وكما قال رئيس الجمهورية السيد معاوية ولد سيدي أحمد الطايع: "إن عالمنا اليوم الذي تقلصت فيه المسافات، وأصبح قرية كونية واحدة بفضل التقدم العلمي والتكنولوجي وثورة الاتصال والمعلومات ينبغي أن يعمل لتفادي الخلل الواضح في علاقاته بسبب اتساع الهوة بين الدول الغنية والدول الفقيرة".

البلدان المتقدمة النمو أمر أساسي لتحقيق التنمية الاقتصادية الطويلة الأمد.

وقد شهدت الدول الجزرية الصغيرة مثل بلدنا، الذي يتمتع بسجل يُحسد عليه في مجال الحكم الصالح وحقوق الإنسان، الأقوياء في تجارة الموز يستخدمون القواعد الدولية - التي وضعوها هم أنفسهم - لإعاقة نمونا الاقتصادي. وبالمثل، تُظهر الأحكام التي فرضتها بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على خدماتنا المالية، بدون أن يستمع أحد إلينا، ازدراء تاما بنا. وما يسمى بالضرائب الضارة، وما يسمى بالمنافسة الضريبية الضارة يتعلق بخزينة الذين يجمعون الضرائب. فأين العدالة في التجارة الحرة في كل هذا؟

إن خدماتنا المالية الخارجية تمثّل إحدى وسائلنا للتنوع الاقتصادي. وحيث يبدو أن لا مكان أو مجال لنا في إنتاج السلع، اعتقدنا أنه ينبغي لنا أن نقدم خدمات مالية لمن ينتجون السلع. وقرارنا بأن نخدم الثروة المُنتجة في أمكنة أخرى هو جزء من محاولتنا للبقاء على الصعيد الاقتصادي.

ونحن نسلّم بأن نظامنا المالي يجب أن يتيح فرصا لتمتع الإنسان بثمار عمله. لكننا نريد أن يكون مفهوما أننا ملتزمون بكوننا أعضاء مسؤولين في المجتمع الدولي، بما في ذلك أدائنا لدورنا في الحرب ضد الاتجار بالمخدرات وغسل الأموال.

وينبغي أن يوفر لكل جيل لاحق من الشباب شعاع من الأمل، وفي القرن الحادي والعشرين يتعين على قادة عالمنا أن يوفرنا تغييرا ذا معنى بهدف زيادة جودة الحياة لجميع سكان العالم. والتنمية، بغض النظر عما نبنيه، تتعلق بالإنسان وبجودة حياتنا. ولن تقبل العولمة باعتبارها سياسة عملية لتحقيق العدالة وإتاحة الفرص للتنمية البشرية إلا عندما يتحقق هذا الهدف.

منظمة الأمم المتحدة من الاضطلاع بدور أكثر فاعلية في مواجهة متطلبات القرن الحادي والعشرين.

أود قبل أن أنهى هذه الكلمة، أن أجدد التزام الجمهورية الإسلامية الموريتانية بالعمل الجاد في سبيل خدمة القيم السامية للأمم المتحدة، بما يحقق ترقية وتوطيد السلم والأمن الدوليين، وتعزيز التعاون والتضامن بين الأمم، من أجل عالم خال من الحرب والمجاعة والتخلف.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى خطاب دولة السير جيمس فيتر - ألن ميتشل، رئيس وزراء سانت فنسنت وجزر غرينادين.

**سير جيمس فيتر - ألن ميتشل (سانت فنسنت**

وجزر غرينادين) (تكلم بالانكليزية): لقد كان تاريخ حضارتنا يمثل علاقة متطورة بين ما هو عضوي وما هو غير عضوي. والتاريخ يتطور في علاقات حميمة بين جميع الأحياء وكوكب الأرض الذي ورثناه.

وهذه العلاقة الحميمة بين الأحياء أنشأت مفاهيم وقيم الأسرة والموطن والأمة. وعلى مدى آلاف السنين رسمت الحدود الوطنية. وأدت المنافسات بشأن تلك الحدود واستغلال الموارد إلى اندلاع حروب، ثم جاء البحث عن السلام الذي أدى إلى إنشاء الأمم المتحدة.

وقد علّمنا تراثنا الديني كيف نتصل عبر الحدود القائمة بين الأمم من خلال المبدأ التوجيهي الملهم جدا، ألا وهو "أحب جارك كما تحب نفسك". واليوم أصبحنا واعين بلوازم القرية العالمية، وأصبح جيراننا، من خلال الثورة التكنولوجية، موجودين في كل مكان. غير أن المنافسة بين شعوب العالم أصبحت أكثر ضراوة، حيث تحقق البلدان الغنية طفرات إلى الأمام وتوسّع الفجوة بينها وبين البلدان الفقيرة. وإتاحة فرص الوصول أمام البلدان الفقيرة إلى أسواق

وبغية تحقيق هذا الهدف الهام، ينبغي للأمم المتحدة أن تعدل لوائحها المالية وإجراءات صنع القرار، إلى جانب تحقيق الإنسيابية في عملها. إننا نحتاج إلى أن تكون الأمم المتحدة منظمة فعالة، خاضعة للمحاسبة وممثلة لنا جميعاً، البلدان الكبيرة والبلدان الصغيرة على قدم المساواة. ولكن لهذا الأمر جانب آخر: إذ ينبغي أن تكون الدول الأعضاء نفسها على استعداد للمساهمة. فلا يكفي أن نطالب الأمم المتحدة بأن تفعل ما نطلبه منها؛ بل ينبغي أن نوفر لها الأدوات اللازمة لإنجاز المطلوب. وهذا يعني أن علينا أن نكون قدوة ومثلاً. وسوف أركز على ثلاث نقاط نعتبرها نحن في استونيا على جانب من الأهمية. أولاً، إن الحكومة المفتوحة والأسواق المفتوحة شرط مسبق للانتعاش الاقتصادي والنمو. ثانياً، إن قطاع تكنولوجيا المعلومات قناة حيوية موصلة للتنمية الناجحة. ثالثاً، لا يمكن لأي بلد أن يسمح لنفسه بقبول تخفيض في أمنه.

فيما يتعلق بالنقطة الأولى، ركّز تقرير الأمين العام المقدم للجمعية (A/54/2000) على القضاء على الفقر وعلى جعل العالم أكثر مساواة. وهذا شيء مهم. ويمكن أن يتحقق ذلك عن طريق تخفيف الديون وتقديم المزيد من المساعدات الإنمائية. وأعتقد أن كلا من المسألتين على جانب كبير من الأهمية. ولكن الأمر المهم كذلك أن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يجب أن تلتزم بالحكم الصالح والأسواق المفتوحة. فبدون الالتزام بمذتين العنصرين لا يمكن لأي حجم من المعونة أو تخفيف الديون أن يحقق هذا الهدف، وهو الهدف الذي ينبغي أن نسعى كلنا إليه.

إنني على اقتناع بأن البلدان الصغيرة، مثل استونيا، يمكن أن تقدم مثلاً هاماً لكيفية إدارة عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية. لقد استطعنا أن نثبت أن فتح أسواقنا للمنافسة الخارجية، وخفض التعريفات إلى حد الإلغاء، وخصخصة اقتصادنا وجعل الحكومة مسؤولة أمام الشعب، يمكن أن

وتكمن تحديات القرن الحادي والعشرين في الكفاح ضد الفقر وفيروس نقص المناعة البشرية. وتنمية رأس المال البشري هي الأولوية الرئيسية للدول الجزرية الصغيرة مثل سانت فنسنت وجزر غرينادين.

ويجب على الأمم المتحدة إيجاد طريقة للتركيز الدائم على التوزيع العادل لثروة العالم. وفرض إرادة القوي والغني على الصغير والضعيف والفقير بصورة انفرادية لن يحقق الاستقرار والأمن والسلم، وهي أمور أساسية لتحقيق جودة الحياة التي يصبو إليها الجميع.

وهذه الروح ينبغي أن يسترشد بها الإصلاح الذي نقوم به. وبهذه الروح، ينبغي لنا أن نحافظ تماماً على الإنسانية في القرن الحادي والعشرين.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن لكلمة دولة السيد مارت لار، رئيس وزراء استونيا.

**السيد لار (استونيا) (تكلم بالانكليزية):** على الرغم

من أن الأمم المتحدة أنجزت الكثير على مدى الأعوام الخمسة والخمسين الماضية، فإنها لم تكن دوماً على مستوى تطلعات العالم عند إنشائها. ولقد أشار الأمين العام في تقريره إلى هذا السجل المتفاوت. واسمحوا لي أن أضرب لكم مثلاً على التفاوت بين التوقعات الكبيرة والواقع. ففي عام ١٩٧٢ وجّه المناضلون من أجل الحرية في استونيا، التي كانت محتلة آنذاك، نداء إلى الأمم المتحدة. وكانوا يعتبرون الأمم المتحدة سلطة أخلاقية لا تنازع. وفي عالم الواقع انتهى بهم المآل في غياهب مخيمات سجون الاتحاد السوفياتي دون أي بادرة من جانب هذه الهيئة السامية. فلقد كان الاتحاد السوفياتي دولة كبرى. وعلى أمم متحدة الألفية الجديدة أن تجري تغييرات.

التكنولوجيات الإيكولوجية التي تسمح لنا بالعيش في شراكة مع الطبيعة.

نعلم أن من الصعوبة بمكان بدء مثل هذا البرنامج بموارد محدودة. ولكننا نعرف كذلك الفوائد التي يمكن الحصول عليها من ذلك. ولذلك فإن استونيا ملتزمة بالعمل مع الأمم المتحدة لمساعدة الدول الأخرى الأعضاء لخلق فرص جديدة لأنفسهم وللعالم برمته.

ثالثاً، كما فهمنا في استونيا علينا أن ننقل بعض الدراية التي اكتسبناها إلى الدول الأخرى الأعضاء في الأمم المتحدة، كما أننا وصلنا إلى الوضع الذي لا يمكن أن نعيش فيه بأمن منخفض. ولذلك، قررت حكومة استونيا هذا العام التنازل عن نسبة الـ ٨٠ في المائة، وهو التخفيض الذي كنا نتمتع به حتى الآن، وسوف نسدد مساهمتنا في حفظ السلام بالكامل. وهذا أمر مهم إذا كنا ننتظر من الأمم المتحدة أن تؤدي مزيداً من المهام التي تزداد تعقيداً على الدوام، ويجب أن نكون على استعداد لدفع الفاتورة. وبطبيعة الحال، فإن مساهمة استونيا ليست كبيرة إذا قيسَت بالدولارات. ولكن إذا قامت كل الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بدفع اشتراكاتها المستحقة بالكامل، نكون قد اتخذنا خطوة كبيرة إلى الأمام.

ولكن دفع اشتراكاتنا ليس كافياً، بطبيعة الحال، إذ ينبغي تحسين نظام الأمم المتحدة لحفظ السلام ليكون أكثر فعالية ومواكبة للتحديات الجديدة، مثلما أشار إلى ذلك التقرير الأخير حول حفظ السلام (A/55/305). وكما رأينا جميعاً، فإن تعبير "حفظ السلام" نفسه لم يعد ملائماً في وقت أصبح المطلوب تهيئة بيئة سلمية، وليس مجرد حفظ السلام. وسواء أسندت هذه المهمة إلى منظمات أخرى مثل منظمة حلف شمال الأطلسي، أو أن الأمم المتحدة ذاتها هي التي ستضطلع بها، فينبغي أن نكون قادرين على مواجهة

يحقق فوائد ملموسة. وقد أعطى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أفضل توضيح لفعالية نهجنا. ففي غضون عامين، تقدمت استونيا ٣٠ نقطة في مؤشر التنمية البشرية، وأصبحنا اليوم ضمن مجموعة البلدان التي أحرزت معدلاً عالياً في مجال التنمية البشرية.

ثانياً، نوّه الأمين العام في تقريره بالحاجة إلى ضمان أن تصبح فوائد التكنولوجيا الجديدة، وبخاصة تكنولوجيا المعلومات، متاحة للجميع. ولقد دعا فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلى إتاحة الوصول إلى شبكة الإنترنت لجميع سكان العالم بنهاية عام ٢٠٠٤. وهذا هدف طموح، وهو بالتأكيد ليس مهمة سهلة، وإن كان يمكن إنجازها. وقد لا تكون الإنترنت علاجاً شافياً لكل العلل؛ وفي حقيقة الأمر، أننا يجب أن نحذر من شدة المبالغة في أهمية الإنترنت أو أن نقلل من أوجه القصور فيها. ومع ذلك، فمن الضروري لانتشار شبكة الإنترنت والشبكة العالمية، أن يكون الوصول إليهما شاملاً ودون معوقات. غير أن التدابير المتخذة لضمان تحقيق ذلك لا تتم على نطاق عالمي. ومن ثم كان العمل المحلي مطلوباً، وإن كان معظمه في أيدي الحكومات الوطنية. وإن من ينتهجون سياسة الانفتاح بوسعهم أيضاً تعزيز فرصة مواطنيهم في الوصول إلى آفاق جديدة نوعياً.

لقد التزمنا بتعزيز تكنولوجيا المعلومات عن طريق تنفيذ برنامج وطني يضمن لكل طالب وكل طالبة في استونيا الوصول الحر لشبكة الإنترنت. كما أن حكومة استونيا تعقد اجتماعاتها اليوم عن طريق الحاسوب. وقد ارتفع ترتيبها لتصبح إحدى الدول العشرين الأكثر حوسبة. غير أن ذلك لا يكفي. فالتوزيع المتكافئ للأموال والمعلومات وحده لا يضمن الرفاهية، وعلينا أن نوفر البيئة التي يمكن التمتع فيها. والخطوة التالية والحاسمة للبشرية أن تستثمر في

مراقب فقط في الجمعية العامة، وإن كان السلام والأمن والرفاهية مهمة للجميع. وسيبت الشعب السويسري فيما إذا كان سينضم إلى الأمم المتحدة، في عام ٢٠٠٢.

ورغم كل تطلعاتنا، ما زالت الحروب وأعمال العنف موجودة بيننا. لكن وجه الحرب تغير في غضون قرن. ويقل وقوع الحروب بين الدول ويزداد حدوثها داخل الدول. والمشاركون في هذه الصراعات وأهدافهم من نوع جديد. وتتسم الصراعات بطابع محلي بين الأعراق في أغلب الأحيان أو قد تكون، ببساطة، من عمل الإرهابيين.

ويمكن أن تؤدي هذه الصراعات إلى زعزعة الاستقرار في بلدان بأكملها، مع ذلك، وتترتب عليها نتائج عبر الحدود، وتؤثر تأثيرا دائما على الناس وعلى مواقفهم. وقد ازدادت صعوبة ضمان احترام القانون الإنساني الدولي، لأن العناصر الفاعلة في الصراعات لم تعد الدول فقط.

ولا نستطيع اتخاذ موقف سلمي في مواجهة هذه المعاناة والمآسي. فمن المؤسف أن القانون الدولي التقليدي لم يعد كافيا. وعلينا استكشاف نهج جديدة واستحداث أدوات جديدة، وربما هياكل جديدة داخل الأمم المتحدة كذلك.

وخلال الصراعات وبعدها، وبعد انتهاء الإرهاب والتعصب، علينا البحث عن المذنبين ومعاقبتهم. ولذلك، أحيي الجهود المبذولة لإقامة محكمة جنائية دولية في أقرب فرصة ممكنة وكفالة نزاهتها.

ولكن علينا أيضا أن نعالج الجروح المتخلفة عن التاريخ وفي هذا الصدد، أعطت جمهورية جنوب أفريقيا مثالا رائعا في لجنة الحقيقة والمصالحة التي أنشأها، برئاسة رئيس الأساقفة ديزموند توتو، الحاصل على جائزة نوبل للسلام. وآمل أن يتبع هذا المثال في أماكن أخرى من العالم.

التحديات الجديدة للألفية الجديدة في مجال حفظ السلام كذلك. واستونيا تؤيد إعطاء الأمم المتحدة ولاية أقوى لإحلال السلم وصونه.

وأرجو أن نعتبرها جميعا مهمتنا الأساسية لمساعدة الأمم المتحدة المحددة في إحداث التغيير نحو الأحسن في الألفية الجديدة.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**  
تستمع الجمعية الآن لكلمة فخامة السيد أدولف أوغي، رئيس الاتحاد السويسري.

**السيد أوغي (تكلم بالفرنسية):** الزمن لم يتوقف بانتهاء الحرب الباردة. فالتاريخ يستمر. وبدخولنا في الألفية الجديدة إنما نكتب فصلا جديدا من تاريخنا. وإنها لفرصة للتقدم والمضي إلى الأمام. وعلينا أن نغتني هذه الفرصة.

لقد كان القرن العشرون قرن الاكتشافات العلمية والتكنولوجية والاقتصادية والثقافية العظيمة. إلا أن القرن العشرين كان في الوقت نفسه قرن صراعات ومآس إنسانية هي الأشد عنفا وقسوة من نوعها. بلى، إننا نبدأ قرنا جديدا وألفية جديدة. إلا أن ما سنتركه إرثا للأجيال المقبلة سيعتمد على إرادتنا المشتركة. فإذا كنا نفتقر إلى هذه الإرادة، فماذا ستكون وصيتنا؟

وتشارك سويسرا في الأهداف الواردة في تقرير الألفية للسيد كوفي عنان، الأمين العام. ونشكره على رؤيته والتزامه. وسويسرا لديها نفس القيم التي تسترشد بها الأمم المتحدة - السلام والاستقرار والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. ولذلك، تعزم سويسرا تعزيز علاقاتها مع الأمم المتحدة.

وسويسرا تستضيف مقرا هاما لمنظومة الأمم المتحدة. وهي عضو في أغلب مؤسسات المنظومة، وتساهم بسخاء في ميزانية الأمم المتحدة، ولكن لديها حاليا مركز

خلال نصف القرن الماضي سجّل العالم إنجازات اقتصادية لم يسبق لها مثيل، بفضل التقدم السريع في العلم والتكنولوجيا. وحققت بلدان عديدة، حالياً، قدراً عالياً من التنمية، نتيجة لذلك. لكن من المؤسف أن الفجوة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية تزداد اتساعاً. وبينما تحسّن مستوى المعيشة في بعض البلدان، ما زال نحو نصف سكان العالم يعيشون في فقر مدقع. وفي هذا الصدد، نأمل أن تقوم البلدان المتقدمة النمو والأوفر حظاً بتنفيذ إعلان الألفية، جدياً، وذلك بمساعدة أقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والبلدان النامية الجزرية الصغيرة على التخلص من الفقر. وقد أعطت حكومة لاو أولوية للقضاء على الفقر بإدماج هذا الهدف في سياستها وبرامجها الوطنية.

لقد أصبحت مشكلة المديونية الثقيلة إحدى العقبات التي تعترض سبيل التقدم الاقتصادي في البلدان النامية. ولذلك يلزم إيجاد حل لمشكلة الديون بأشكال مختلفة، لا سيما بالنسبة لأقل البلدان نمواً، إذا كان لها أن تحصل على الموارد الأساسية لإقامة أسس الاقتصاد الوطني وتحقيق الاكتفاء الذاتي في الأجل الطويل.

ومن المسائل الأخرى التي تشغل بال أغلبية بلدان العالم، وخاصة الأمم الضعيفة، مفهوم "التدخل الإنساني". فقد يصبح هذا المفهوم، بسهولة، ستاراً للتدخل دون مبرر في الشؤون الداخلية للدول السيادية، لذلك نرى أنه يتحتم، في بداية الألفية الجديدة، التمسك بدقة بجميع المبادئ العامة للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة - خاصة مبادئ المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء، واحترام السيادة الوطنية للدول السيادية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

تولى الرئاسة السيد تووميوجا (فنلندا).

يقتضي أمن البشر مكافحة الفقر وأوجه التفاوت أيضاً. وهي من أولوياتنا. لأن ثمار العولمة يجب أن تعود بالفائدة على الجنس البشري كله. وعلى الأمم المتحدة القيام بدور رئيسي من أجل تحقيق هذا الهدف. فهي المنظمة الدولية الوحيدة ذات المنظور الشامل الحقيقي للمشاكل الحالية وهي: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والمسائل البيئية والصحية، والتكنولوجيات الجديدة وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. وسويسرا تريد التصدي لهذا التحدي مع الدول الأعضاء. وبهذه الروح، نؤيد فكرة عقد مؤتمر قمة في جنيف معني بالتكنولوجيات الجديدة للاتصالات والمعلومات.

إن القرارات المتخذة في تلك المناسبات شيء، ولكن يلزم أيضاً تنفيذها. ويوضح تاريخ الأمم المتحدة ذلك. وتتساءل إذا كان علينا أيضاً النظر في هياكل جديدة تستطيع اتخاذ قرارات ملزمة وتكلفت أيضاً بمتابعة تنفيذها؟ وما أفكر فيه هو هيكل شبيه بمجلس الأمن، ولكن من أجل المسائل المتصلة بالمجتمع المدني. والدول عليها البحث في نهج جديدة لمواجهة التحديات المصادفة اليوم وغداً، معاً، أي جماعياً. وهذه فرصة يجب أن نغتنمها.

بهذه الروح تعلن سويسرا أمام هذه الجمعية: "نحن، وحنيف، على استعداد لبحث الحلول مع بلدانكم، مع الأمم المتحدة ومعكم".

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**

تستمع الجمعية الآن إلى بيان من دولة السيد سومسافات لنغسافات، نائب رئيس وزراء جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية.

**السيد لنغسافات (جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية)**

(تكلم باللاوية وقدم الوفد نصاً بالانكليزية): في مطلع الألفية الجديدة يواجه عالمنا تحديات وفرصاً سانحة. ففي

ومؤتمر قمة الألفية هذا لا يمكن، بل ولا يجب، أن تتبع فيه المجماعات التقليدية من التهاني والحديث عن النفس اللذين يتميز بهما هذا النوع من الاجتماعات الرفيعة المستوى. فمؤتمر القمة هذا يجب أن يكون محفلاً يعرب فيه أعضاء المجتمع الدولي عن شواغلهم بوصفهم دولا متساوية ذات سيادة تتبع أسمى تقاليد القيم العالمية للإنصاف والعدالة الاجتماعية والحرية والمساواة.

وإذا تسبينا، أثناء هذه العملية، في مضايقة غيرنا من الأعضاء في مجتمعنا المشترك لأننا نعلن عن حقوقنا، بالإضافة إلى المسؤوليات التي تقع على عاتقنا، فإننا نفعل ذلك دون أسف. فنحن الليبريين، مثلنا مثلكم، انضمنا إلى الأمم المتحدة بناء على احترام مبدأ المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير مصيرها. وباحترامنا للمساواة في الحقوق أكدنا تساوي الهوية الثقافية في عالم متنوع. ولم ننظر إلى المساواة في إطار من النسب الرقمية، بل في إطار النوعية الأصلية لقيمة الإنسان وحقه في تقرير مصيره. بما يتفق مع قيمة الشعب الحر وهويته الثقافية، الشعب المتحرر من فرض نظام متعال ومفهوم للقيم الأدبية، يستند إلى النظرة الضيقة للنفوق الأدبي والطائفي.

ونحن ندعو أساساً إلى التعايش بين الثقافات المتنوعة بناء على مبدأ حق تقرير المصير. وتتجسد هذه الهوية الثقافية في الإطار القانوني للدولة الوطنية الحديثة، وهي كيان متفاوت في مساحته الجغرافية وسكانه وثروته وقوته وموارده، إلا أنه متساو في حق الشعب في تقرير مصيره.

ويوجد الآن تفاوت في الضخامة؛ فهناك ضخامة ترتبط بالثروة والتكنولوجيا والقوة العسكرية؛ وضخامة فائقة الدرجة بحيث يكون من اليسير لثروتها وتقدمها التكنولوجي وقوتها العسكرية أن تخفض الفقر وتقضي على المرض وتعلم الشباب وتوفر الخدمات الاجتماعية الأساسية وتكافح الإيدز

إن إقامة عالم يسوده الرخاء ويتميز بمزيد من الأمن والإنصاف في القرن الحادي والعشرين مهمة تتطلب الإرادة والجهود الثابتة من المجتمع العالمي كله. وللأمم المتحدة دور حاسم عليها القيام به في هذه العملية. لذلك، يلزم إصلاح الأمم المتحدة، وخاصة مجلس الأمن، حتى يكتسب شرعية ويصبح أكثر شفافية ويتمتع بوضع أفضل يمكنه من الاضطلاع بمسؤولياته. وبالنسبة لإصلاح مجلس الأمن، نحفظ بموقفنا الثابت تأييداً لتوسيع العضوية الدائمة وغير الدائمة في المجلس على السواء، بإضافة مقاعد للبلدان النامية والبلدان الصناعية. ومما لا يقل أهمية عن ذلك، ضرورة أن نعقد العزم على كفالة إتاحة الموارد اللازمة للأمم المتحدة حتى تستطيع الوفاء بمهامها الضخمة في مجال المساعدة الإنمائية.

وستقوم جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مع جميع الشعوب في جميع أنحاء العالم باتخاذ الإجراءات المناسبة لإثبات التزامها. وبهذه الروح أتمنى لمؤتمر القمة خاتمة ناجحة.

**الرئيس المشارك بالنيابة (فنلندا)** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من سعادة السيد موني كابتن، وزير خارجية ليبريا.

**السيد كابتن (ليبريا)** (تكلم بالانكليزية): بمناسبة مؤتمر قمة الألفية هذا، يشرفني أن أشارك في هذه الدورة التاريخية باسم فخامة السيد تشارلز تايلور، رئيس جمهورية ليبريا.

وأود أن أهنئ رئيسينا المشاركين على اختيارهما لرئاسة مؤتمر قمة الألفية هذا.

وأود كذلك أن أحيي الأمين العام وأتقدم له بعميق الشكر والتقدير، في هذه المناسبة التاريخية، على جهوده في السعي إلى السلام والتفاهم الدوليين.

التكنولوجيا الأساسية في مجالي الطب والزراعة؟ إننا لا نطالب بإلغاء التباين الذي أوجده المشترون في الشمال، بل بإمكانية الوصول إلى نقطة البداية، لكي نشارك في معدلات تبادل تجاري أكثر إنصافاً.

ويستمر التعبير عن الضخامة في تبادل المعلومات بين الشمال والجنوب. فالصحافة الغربية، بسيطرتها على إرسال المعلومات عن طريق التوابع الاصطناعية، وإمكانية الوصول إلى الإنترنت، يمكنها من خلال تعرضها المجرد، أن تدمر الدول الصغرى التي تعجز عن تعبئة الموارد اللازمة للرد على حملة عالمية للعلاقات العامة. ومما يضر بتصوير الثقافات الأخرى للدول الصغرى الوصف النمطي لنصف كرة جنوبي ميؤوس منه، نصف كرة يلقي الإجحاف نتيجة لانعدام الفهم والمعلومات، ولوجود العنصرية والطائفية. إن ضخامة وسائل الإعلام الغربية وآثارها على الدول الصغرى وعلى الثقافات المختلفة، بلغت من الكبر حداً تهدد معه رفاه الدول الصغرى بل وجودها نفسه. ومع ذلك، فإنها، نظراً لنفوذها القوي، تخضع الحكومات لها بدلاً من أن تنظمها، بل وتستخدمها أحياناً بوصفها من أدوات سياساتها الخارجية.

مع من نشير هذه الشواغل اليوم؟ ومن يضمن الشروط التي وافقنا جميعاً بموجبها على الترابط بوصفنا مجتمعاً ذا معايير عالمية؟ وما هو مصير مجتمعنا في هذا النظام ذي القطب الواحد بعد انتهاء الحرب الباردة؟ وهل نخذر من كلمات العالم جورج ف. كينان، من الولايات المتحدة، الذي كتب ما يلي عام ١٩٤٨:

”لدينا ٥٠ في المائة من ثروة العالم، و ٦,٣ في المائة فقط من سكانه ... وفي هذه الحالة، لا يمكننا إلا أن نكون موضع حسد واستياء. ومهمتنا الحقيقية في الفترة القادمة أن نضع نموذجاً للعلاقات يسمح لنا بصون هذا الوضع المتباين ...

والملايين، وتقديم الرعاية للاجئين وتوفير الأمن. إلا أن هذه الضخامة استخدمت للإبقاء على التباين بين الشمال والجنوب. وينادي البعض بأن الفقراء يجب أن يتعلموا أن يساعدوا أنفسهم بأنفسهم، بينما يحث آخرون الشمال على مساعدة الجنوب لأن إيجاد أسواق صالحة يخدم مصلحة الشمال نفسه. ومع ذلك، فإن أي شخص واقعي سيقول لك بيسر أنه ما من دولة تتجنب التباين إذا دامت تسترشد بمبدأ التنافس.

إلا أن الجنوب صغير جداً مقارنة بضخامة الشمال. ويتضاعف التباين، وإلغاء التباين، حتى عن قصد، لا بد أن يتطلب معجزة. فما هي الخيارات الموجودة؟ يمكن أن تكون الخطوة الأولى إلغاء أعباء الديون، وهي الأصفاة التي تغل أيدي الفقراء أمام الأغنياء، أعباء ديون نتجت عن قروض أعطيت حفظاً للنفوذ في الحرب الباردة، وليس لمصلحة المقترض، أعباء ديون حرمت الأطفال الصغار من الغذاء والتعليم والرعاية الصحية وتوفير الوظائف لوالديهم. وأعباء الديون أغلال ستواصل عرقلة رفاه الجنوب في الألفية الجديدة. إلا أننا يجب أن نثني على الدول القليلة التي ألغت ديون أقل البلدان تقدماً.

وينبغي لنا كذلك أن نتشفع من أجل نقل التكنولوجيا. فالخطوات الجسورة التي خطتها البشرية في مجال البحث كانت تستهدف تحرير البشرية بأسرها من تخلفها. ولم يكن المقصود منها على الإطلاق ألا ينتفع بها إلا القلة ولا أن تباعد بين البشر. لماذا يكرم الحائزون على جائزة نوبل؟ أليس لخدماتهم المكرسة للإنسانية؟ إن التكنولوجيا التي تحرر الشمال ولا تحرر الجنوب نعمة ونقمة في آن واحد، فهي بندقية استخدمت للتحرير وللقتل في وقت واحد. هل كتب علينا أن نكون موردي المواد الأولية في الألفية الجديدة؟ نورد بضائع يقرر أسعارها المشترون وليس البائعون. أنواصل البقاء في مركز لا يمكننا من شراء

عن الحتميات الأدبية وحقوق الإنسان ما هو إلا حيلة سياسية.

ومع ذلك، فإننا، نحن الشعوب الحرة في العالم، سنصمم دائما، كما صمم القانوني الأمريكي ليرند هاند، على أن:

”الحق لا يعرف حدودا، ولا تعرف العدالة جهات، والأخوة الإنسانية ليست مؤسسة محلية“.

**الرئيس المشارك بالنيابة (فنلندا)** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان معالي السيد شارل غوميز، وزير خارجية كوت ديفوار.

**السيد غوميز (كوت ديفوار)** (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أثني على الفكرة الممتازة، ألا وهي أن يرأس مؤتمر قمة الألفية الهام هذا رئيسان يمثلان بلدين صديقين لكوت ديفوار، ناميبيا وفنلندا، اللذين يضطلعان بدور حاسم في الكفاح من أجل تنفيذ واحترام المبادئ الأساسية للأمم المتحدة.

وأود أن أؤكد لهما الدعم الكامل لوفد كوت ديفوار.

وأود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لكي أهني الأمين العام للأمم المتحدة على تقريره الرائع، الذي سيمكننا من التأمل المثمر الذي يرمي إلى جعل منظمتنا أكثر قدرة على الاستجابة لتوقعات الشعوب.

طلب مني الفريق أول روبرت غوي، رئيس جمهورية كوت ديفوار، لدى تعييني ممثلا له في هذه القمة الألفية، أن أبلغكم من على هذا المنبر بأسفه لعدم تمكنه من الحضور إلى هذه القمة لانشغاله بالإشراف على الأعمال التحضيرية للانتخابات التي ستجري في تشرين الأول/أكتوبر.

ويجب أن نتوقف عن الحديث عن الارتقاء بمستويات المعيشة وعن إرساء الديمقراطية. وقرينا سيتعين علينا أن نتعامل بمفاهيم القوة المطلقة“.

وبالمثل، قال جيمس روبين في مؤتمر الحزب الديمقراطي للولايات المتحدة عام ١٩٩٦:

”لا تستطيع الأمم المتحدة أن تفعل إلا ما تدعها الولايات المتحدة تفعله“.

وربما حصل السيد بطرس بطرس غالي، الأمين العام السابق للأمم المتحدة، على تلميح عندما سأل السؤال التالي:

”كيف نطلب من الدول أن تقبل الممارسة الديمقراطية داخل حدودها إذا كانت ترى أنه لا أمل للديمقراطية بين الدول؟“

أم هل نكون متفائلين بالموجة الجديدة من الإنسانية التي تميزت بتحالف عالمي من أجل حماية حقوق الإنسان؟ ينبغي للتفاؤل أن يقوم على الإحلاص. ويصر عمانويل كانط على أن الحتمية الأدبية لا بد أن تكون مطلقة وليست افتراضية. ولا يمكن أن تستند أفعالنا إلى الانتهازية المجردة عند حساب الفوائد المتركمة، بل يجب أن نصطلع بها لأننا نشعر، بل ونعلم، أنها صحيحة.

وفي هذا المنعطف، منعطف هذه الألفية الجديدة، ينبغي لنا أن نحمي ونصون الحقائق العالمية التي التزمت بها رابطتنا المشتركة. والحقائق بسيطة وغنية عن البيان. وإذا كان لنا أن ننجح في صون حرمة الأمم المتحدة، وجب علينا أن نرفض الإجحاف في تمثيل شعوب العالم المنعكس في التشكيل الحالي لمجلس الأمن، وأن نرفض العمليات غير الديمقراطية لصنع القرار في مجلس الأمن، وأن نرفض الانتهاك المستمر لميثاق الأمم المتحدة من جانب الأقوياء. وإذا أخفقنا في هذا الرفض في هذه الألفية، فلتتفق على أن كل ما قيل

للأخلاق والعدالة تشعر كافة دول العالم فيه بأنها تنتمي إليها، وتطور ضميراً مشتركاً كأسرة للأمم. ويتعين أن تقوم الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين بدور تاريخي لتشجيع هذه الخطوة الكمية من التضامن النشط، ليس فحسب بصفقتها مركزاً فعالاً للوساطة، بل أيضاً من أجل تعزيز القيم والتصرفات ومبادرات محددة من التضامن تكون قادرة على تحسين العلاقات فيما بين الدول.

من أجل ذلك يتعين على منظمنا المشتركة أن تعزز وتشجع الإرادة السياسية من أجل الأفكار الواردة في تقرير الأمين العام والقيام على جناح السرعة بتنفيذها على أرض الواقع. ولكن، ولكي تصبح الأمم المتحدة فعالة بصورة حقيقية، يتعين أن تتوفر لها السبل لمواجهة التحديات الكثيرة التي تواجهها.

هذا هو نموذج الأمم المتحدة الذي لا بد من تأكيده وتحقيقه وتكييفه حسب الاقتضاء لكي تأخذ في الاعتبار التغيرات التي حدثت منذ إنشائها، لا سيما إتاحة الإمكانية أمام شعوب جديدة كثيرة لكي تمارس تجربة الحرية، وتحقق أمانيتها المشروعة بالحضور، على الساحة الدولية وبالتمتع بوزن أعظم.

فإذا التزمنا بتلك الطريقة، فسوف نتمكن من التغلب على المشاكل التي تهاجمنا بعنف، سواء تعلقت باحترام مقاصد ومبادئ الميثاق، أو إصلاح مجلس الأمن، أو العولمة، أو عمليات حفظ السلام، أو نظم الحكم الجيد، أو الديون، أو البيئة، أو النهوض بالمرأة، أو حقوق الإنسان أو وباء الإيدز، على سبيل المثال لا الحصر.

لقد حان وقت خوض تجربة جديدة، ونحن مدعوون لضمان مستقبل النساء والرجال في القرن الحادي والعشرين.

قبل أن أختتم كلمتي، أغتنم هذه الفرصة لأشير إلى أن كوت ديفوار، بعد التغيير الذي حدث في ٢٤ كانون

في هذه المناسبة الجليلة أعرب باسم حكومة وشعب كوت ديفوار عن الالتزام بالمبادئ العالمية لميثاق الأمم المتحدة ورغبة كوت ديفوار في المساهمة في توطيد تلك المبادئ.

إننا نشهد تسارعاً رائعاً في تنمية العالم. وتطالب الشعوب بالمزيد من الرفاهية والسعادة وتطالب قبل كل شيء بالمزيد من الحرية. واستلهاما بهذه الروح، تود البلدان النامية بصورة عامة، والبلدان النامية في أفريقيا بصفة خاصة، أن يتوصل مؤتمر القمة هذا إلى التعهد بالتزامات حاسمة للقضاء على الفقر، والتزامات تتعلق بالحق في التنمية وازدهار شخص الإنسان.

من أجل هذا نرحب بأهمية الوضع في أفريقيا التي نص عليها تقرير الأمين العام. ونأمل بإخلاص أن يرحب المجتمع الدولي بالنداء الذي سيصدر باسم القارة الأفريقية. بلدي واحد من البلدان التي يسود فيها الاقتناع بأن معظم مشاكل البلدان النامية تعزى إلى الفقر والعوز. وتواجه تلك البلدان، في مجالات من قبيل الزراعة والتعليم والصحة والتدريب، عقبات تعوق تنميتها. وإضافة إلى تلك المجالات هناك صعوبات تتصل باستغلال وإدارة مواردها الطبيعية الهائلة، لأنها تفتقر إلى ما يلزم من تقنيات وتكنولوجيا، وفوق كل شيء لأن وزنها ضئيل فيما يتصل باتخاذ القرارات في مجالي المالية والتجارة الدولية.

كيف إذن نفسر حقيقة أن البلدان ذات الإمكانات من كافة الأنواع تفتقر في البؤس والجهل في حين تعيش بلدان أخرى تفتقر إلى تلك الموارد في وفرة؟ نحن نعتقد أن إدارة الشؤون العالمية بعدل وإنصاف، مدعومين بتضامن دينامي ونشط، من شأنها أن تسهم في تضيق الفجوة بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

وفي بداية هذه الألفية الثالثة، يتعين أن تتوقف الأمم المتحدة عن كونها مجرد مؤسسة إدارية حتى تصبح مركزاً

ومع أن الأمم المتحدة أحرزت أوجه نجاح ملحوظة في مجالي السلام والأمن، لا يزال يتعين عمل الكثير في ميدان منع الصراعات والحروب وحسمها. ويشكل وجود ترسانات هائلة من الأسلحة النووية خطرا رئيسيا محتملا يهدد السلام والأمن الدوليين. ويتعين القضاء على تلك الترسانات النووية من أجل البشرية. وتحتاج الأمم المتحدة أيضا إلى معالجة مشكلة نقل الأسلحة الصغيرة وتكاثفها بصورة غير مشروعة. وترى تزانيا أنه بغية إحراز قدر أكبر من النجاح والفعالية في التصدي للصراعات، تحتاج الأمم المتحدة إلى أن تعمل بالتعاون الوثيق مع الآليات والمبادرات الإقليمية.

وثمة هدف هام آخر من أهداف الأمم المتحدة يتمثل في تعزيز حقوق الإنسان، فضلا عن تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية بين الدول والشعوب في العالم. وفي الوقت الحاضر، وبصرف النظر عن الأقالي غير المتمتع بالحكم الذاتي، أصبح العالم حرا تقريبا من الاستعمار الكلاسيكي، وذلك واحد من إنجازات الأمم المتحدة. ويتعين على الأمم المتحدة أن تواصل أيضا تعزيز مراعاة حقوق الإنسان والدعوة إلى مراعاتها، على غرار ما قامت به في الماضي. ونعتقد أن احترام حقوق الإنسان يشكل أساسا صلبا لإرساء السلام وتحقيق الأمن والتنمية في المجتمعات والأمم.

وهناك حاجة إلى أن تكون الأمم المتحدة أكثر اهتماما بالأمور المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية. فمعالجة مشاكل الفقر، وخاصة في أفريقيا وأقل البلدان نموا، تحتاج أن تكون في مقدمة الأولويات. وربما لا تكون المشكلة أكثر إلحاحا في أي مكان آخر منها في أفريقيا، حيث يوجد ٣٣ بلدا من بين أفقر ٤٨ بلدا في العالم. وليس من قبيل المصادفات أن يظل أهم هدف إنمائي لأفريقيا هو القضاء على الفقر، والجهل، والمرض.

الأول/ديسمبر ١٩٩٩، يوجد لديها الآن دستور جديد، وضع استلهاما بالقيم والمبادئ الجوهرية المتضمنة في الميثاق على نطاق واسع. ونحن نعتقد أن الدستور الجديد هذا، سوف يفضي إلى إحراز تقدم كبير فيما يتصل بالديمقراطية في بلدنا. وستكون الانتخابات العامة المقرر إجراؤها قريبا دليلا على عودة نظام الحكم المدني والأوضاع الديمقراطية العادية.

ونعرب بإخلاص عن الشكر للبلدان الصديقة والأمم المتحدة، فضلا عن مؤسساتها ووكالاتها المتخصصة، لمساعدتهم الكثيرة في العملية الانتخابية في كوت ديفوار.

**الرئيس المشارك بالنيابة (فنلندا)** (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى معالي الأنورابل جاكايا مريشو كيكويي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون الدولي في جمهورية تزانيا المتحدة.

**السيد كيكويي (جمهورية تزانيا المتحدة)** (تكلم بالانكليزية): أعذر باسم رئيس جمهوريتي عن غيابه عن هذا الحدث التاريخي. كان يود أن يحضر، ولكنه لم يتمكن بسبب التزامات وطنية لا يمكن تجنبها.

تعتبر تزانيا هذه القمة أساسا جديدا للالتزام دولي متجدد. تمثل وعود ورؤيا أمم متحدة للقرن الحادي والعشرين. لقد اضطلعت الأمم المتحدة خلال الـ ٥٥ سنة الماضية بمهمتها وحقت رؤياها. لقد أنشئت منظمنا أساسا للمحافظة على السلام والأمن الدوليين. ومما يسترعي الانتباه أن العالم لم يشهد منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، حربا عالمية أخرى، ونأمل في ألا يشهد حربا عالمية مرة أخرى. لقد تمكنت الأمم المتحدة من التدخل وحسم عدد من الحروب والصراعات التي هددت السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي، فضلا عن صعيد الدول فرادى. ولعلي أتساءل عن وضع العالم لو لم توجد به الأمم المتحدة.

دون عوائق، وكذلك على توفير التكنولوجيا للبلدان النامية على أساس تساهلي وفي شكل منح.

واليوم لا تزال الأمم المتحدة ذات أهمية مثلما كانت قبل ٥٥ سنة مضت. إذ لا يزال العالم يحتاج إلى الأمم المتحدة، ولكن لكي تضطلع الأمم المتحدة بمهمتها وتحقيق رؤيتها، يجب تعزيز هيكلها ومواردها. ومن ثم هناك حاجة إلى مواجهة المشاكل المالية الخطيرة التي تؤثر على ميزانية برامج الأمم المتحدة الإنمائية. وفي هذا الصدد، أغتنم هذه الفرصة لأهيب بالدول الأعضاء أن تسدد مساهماتها للأمم المتحدة في حينها، ودون أي شروط.

وختاماً، نرى أن إصلاح مجلس الأمن قد حان أوانه منذ أمد طويل. واستمرار شرعية المجلس يقتضي إضفاء الطابع الديمقراطي عليه عاجلاً من خلال التمثيل العادل للبلدان النامية في كلتا فئتي العضوية الدائمة وغير الدائمة. ونشاط أيضاً في الرأي القائل بأن زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن ينبغي أن تشمل البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية معاً. واعتقد أن ذلك من شأنه أن يجعل الأمم المتحدة حقاً منظمتنا. وهي في الوقت الحالي تفتقر إلى الكثير؛ وهناك الكثير مما ينبغي عمله إذا أردنا أن تكون لنا منظمة نستطيع أن نقول إنها ملكنا جميعاً.

لقد أردت أن أشارك في تلك الأفكار القليلة كجزء من هذا الاجتماع الألفي الهام للأمم المتحدة في بداية القرن الحادي والعشرين.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا) (تكلمت بالانكليزية):**  
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من معالي السيد أنطوان كولاولي إيجي، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في بنن.

**السيد إيجي (بنن) (تكلم بالفرنسية):** أود في البداية أن أحیی ذكرى الموظفين الدوليين الذين لقوا حتفهم مؤخراً

وهناك حاجة ماسة إلى أن تعمل الأمم المتحدة الكثير جداً في مكافحة متلازمة نقص المناعة البشرية المكتسب/الإيدز في أفريقيا، وإلا ستكون النتيجة شقاء فوق التصور.

لقد ظلت الأمم المتحدة مدافعة قوية عن الفقراء والضعفاء في سعيهم إلى تحقيق تنمية ذات معنى. ونذكر بالعديد من المبادرات التي اضطلعت بها الأمم المتحدة في محاولة إنشاء نظام عالمي جديد وجعل المجتمع الدولي يستجيب على نحو إيجابي لحنة الفقراء. ويتعين على منظمتنا أن تعمل الآن بشكل أكثر قوة من أي وقت مضى بسبب التحديات الجلية التي أمامنا. وقد كانت هناك توقعات أن تؤدي العولمة وتحرير التجارة إلى زيادة النمو والتنمية، ولكن لا يزال منتظراً أن يأتي بنتائج ملموسة للبلدان النامية. ومما هو مسلم به أن هناك فرصاً في العولمة وتحرير التجارة، ولكن غالبية البلدان النامية لا تزال مهمشة بسبب ضعفها وكذلك الافتقار إلى بيئة دولية مفضية إلى التنمية.

والتحديات المحددة التي تواجه البلدان النامية في هذا الصدد تستحق اهتماماً خاصاً. وينبغي للأمم المتحدة أن تساعد على تعزيز التدابير التي من شأنها تشجيع زيادة المساعدة الإنمائية وزيادة تدفق الموارد والاستثمار من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية.

وهناك حاجة ماسة أيضاً إلى أن تساعد الأمم المتحدة على اتخاذ تدابير شاملة لتخفيف الديون، وخاصة على أقل البلدان نمواً. ونعلن عن ترحيبنا بوعي المجتمع الدولي بضرورة معالجة هذه المسألة.

وعلاوة على ذلك، نتوقع من الأمم المتحدة أن تواصل مطالبة البلدان المتقدمة النمو بإتاحة دخول السلع القادمة من البلدان النامية إلى أسواق البلدان المتقدمة النمو

الأولية لهذه العملية الشاقة والمضنية مشجعة وتؤكد من جديد الحاجة إلى الاستمرار.

وإننا لن نكرر ما ذكره الأمين العام سلفا بصورة جيدة في تقريره. وسنقصر ملاحظتنا على الدور الذي يأمل شعب بنن أن يرى الأمم المتحدة تضطلع به في القرن الحادي والعشرين. وقد ظل شعبنا ينظر إلى الأمم المتحدة بوصفها أنسب الأدوات وأكثرها تبشيرا لوضع المبادئ التوجيهية الرئيسية لبناء مجتمع إنساني ينعم بالأمن والرخاء. ولكن من وراء هذا الشاغل المشروع يتساءل أبناء وبنات بنن، ومن حقهم أن يتساءلوا، عن الشكل الذي سيتخذه ضمان السلم والأمن في العالم، وعن التنمية وعن العلائم المحددة للتعاون والتضامن التي تمكّن من رفع مستوى معيشتهم وتحقيق ما نسميه في بنن بالحد الأدنى من مستوى العيش الاجتماعي المشترك - وهو حصول كل فرد بشري، أينما كان على ظهر كوكبنا على الغذاء، والمسكن، والكساء، والعناية الصحية، والتعليم، والعمل الاقتصادي المفيد للمجتمع في بيئة مؤاتية للنشاط المنتج للدخل.

ومن المؤكد أن هذه الأهداف كرسها لها الأمم المتحدة منذ إنشائها موارد ضخمة من خلال مبادرات متعددة.

ومع ذلك، يجب أن ندرك أن جميع الخطط والبرامج التي رسمت طيلة أكثر من ٥٠ عاما لم تنجح حتى الآن في تخفيض حدة الفقر، ناهيك عن الحث على التنمية الحقيقية في تلك البلدان التي لا تزال نسميها، بتواضع من طراز عتيق "بالبلدان النامية".

ومن الآن فصاعدا، ستقاس مصداقية المنظمة، أكثر من ذي قبل، بقدرتها على جعل الأفراد جوهر أنشطتها، ووضع حماية الكرامة الإنسانية في صميم تلك الأنشطة.

في تيمور الغربية وهم يؤدون الرسالة التي أوكلها إليهم المجتمع الدولي.

إن قيام شخصيتين بارزتين من أفريقيا وأوروبا بقيادة عملنا يشهد، بصورة رمزية، على دعم المجتمع الدولي لفكرة الحاجة إلى تجميع جهودنا لتحديد رؤية مشتركة لمصيرنا المشترك والتزامنا بميثاق للتضامن. ولهذا أود أن أحيي السيد كوفي عنان، الأمين العام لمنظمتنا، تحية إجلال يستحقها تماما، وأن أهنئه على التقرير الذي قدمه للنظر فيه، والمعنون "نحن الشعوب: دور الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين". فتحليله الحكيم والنافذ البصيرة، وكذلك توصياته المؤسسة جيدا، تشهد مرة أخرى على التزامه بجعل المنظمة أداة فعالة، تتناسب مع تطلعاتنا، ويمكن أن تتصدى للتحديات التي تواجه شعوبنا، وتشهد على تطلعه إلى ذلك.

وبعد أكثر من ٥٠ سنة من إنشاء الأمم المتحدة - وبفضل أعمالها - يمكن للعالم أن يفخر بأنه كفى نفسه تكرار صراعات بحجم الصراعات التي تميز بها النصف الأول من القرن العشرين. ولكن من المفارقات أنه لم يستطع حماية نفسه من حلول خطر أكثر رعبا: ألا وهو إمكانية الدمار الشامل، التي اكتسبتها بعض البلدان، وهو خطر قادر على محو كل البشرية وموطننا المشترك، الأرض.

وقد اضطلعت الأمم المتحدة أيضا بعمل هام لتحرير الشعوب من نير الاستعمار، واليوم يحق للمجتمع الدولي أن يحتفي بذلك. إلا أن مبادرات المنظمة الرامية إلى دعم أغلبية البلدان الجديدة في الساحة العالمية لا تزال ضعيفة للغاية، وقد مرت بتقلبات، وخيبات الآمال التي عُقدت عليها.

ومنذ عام ١٩٩٧ ظلت المنظمة تضطلع بعملية إصلاح داخلية يقتضيها السياق العالمي الجديد، لتجعل نفسها أكثر قدرة على مواجهة هذه التحديات الجديدة. والنتائج

والملك غويزو، الذي حكم أبومي من عام ١٨١٨ إلى عام ١٨٥٨، ترك لنا التنبؤات التالية التي تلهم الآن كثيرا من شعاراتنا: "إذا حضر جميع أبناء المملكة وسدوا معا بكل أيديهم ثقب الجرة، لأنقذوا البلد".

لقد لجأ شعب بنن إلى رمزية الجرة المثقوبة كلما وجد نفسه في مفترق الطرق، وفي مواجهة التحديات والمشاكل التي يواجهها مصيره.

ومؤخرا، صور ذلك تصويرا تاريخيا مؤتمر القوى الحيوية للأمم، الذي عقد في كوتونو من ١٩ إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩٠، حيث اجتمع معا ممثلون عن جميع مناطق البلد وجميع قطاعات الحياة الوطنية في وقت كانت الأخطار الضخمة تهدد وجودنا.

وإسهام بنن في تعريف رؤيا الأمم المتحدة الجديدة للقرن الحادي والعشرين يمكن تشكيكه حول هذا الرمز، الذي يطالب بالتضامن والتسامح والتشاطر والالتزام والتقدم الاجتماعي والتنمية، وكلها قيم تلخص أفكارنا هنا، وتوجد جميعها في هذه الكلمات الشهيرة التي تركها الملك غويزو للأجيال القادمة.

وعلى هذه الأسس المتنوعة يجب أن تركز الأعمال المتجددة للأمم المتحدة. وباسم وفدي، ألتمس من جميع سكان هذا الكوكب أن يدعموا هذه الجرة، التي ترمز اليوم إلى عالمنا، بحيث لا تنفتت إلى أجزاء في أيدينا، بل إن أيدينا يجب أن تحميها للأجيال القادمة.

فلتتش الأمم المتحدة المتحددة لكي يعرف كوكب الأرض، الذي وهب لنا لنتشاطره، السلام والازدهار طيلة هذه الألفية.

الرئيس المشارك بالنيابة (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن إلى سعادة السيد جيرميا مانيلي، رئيس وفد جزر سليمان.

ومن الضروري أن نتصرف على الفور لإصلاح الآثار السلبية لعولمة الاقتصاد والاتصالات، كما أن هناك حاجة إلى سد الفجوة الكبيرة والمحففة التي نشأت بين من لديهم إمكانية الوصول إلى الإمكانيات التي يتيحها التقدم التكنولوجي والمحرومين أو المستبعدين منها.

وقد أضيفت صبغة العولمة الآن على الاقتصاد ووسائل الاتصال، إلا أن ما نحتاجه الآن هو إضفاء صبغة العولمة على التنمية عن طريق تعبئة المجتمع الدولي لكي يتحمل المسؤولية المشتركة والتميزة في نفس الوقت، وبالتوفير الفعال لأوضاع اقتصادية - اجتماعية أفضل يشمل أن تعزز الازدهار الكامل للإنسان.

وتقع على عاتقنا مسؤولية تاريخية لتحديث وتمديد رؤيا الآباء المؤسسين لمنظمتنا العالمية.

مرة أخرى يجب أن تكون لدينا القدرة على التخيل والرؤية، وينبغي أن نفكر في الأجيال القادمة.

وفي هذا الصدد، نعتقد أن الأمم المتحدة ينبغي أن تبني أعمالها في القرن الحادي والعشرين على أساس المسؤولية الجماعية، والحق في التشاطر المتساوي في التنمية، وواجب التضامن المقبول عالميا. إن تمتع المواطنين في العالم بهذه القيم الأساسية الثلاث يتطلب تدعيم الشراكة الحقيقية بين الرعاة الثلاثة للحياة الدولية، أي الحكومات والمجتمع المدني والقطاع الخاص.

وهذا هو ثمن التقدم وتوطيده في تلبية الاحتياجات الحتمية للديمقراطية وسيادة القانون والحكم السديد على الأصعدة الوطني والإقليمي والدولي.

أختتم بياني بالإشارة إلى رمز الجرة المثقوبة المأخوذ من تاريخ بنن في القرن التاسع عشر.

هذه الفترة الصعبة، تحتاج جزر سليمان إلى مساعدتكم في ميادين شتى.

وبينما يمكن أن تكون إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات أسرع وسيلة لاستخدام منافع العولمة، ولتضييق فجوة التنمية بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، فإن العملية - بالنسبة لأقل البلدان تقدماً - يجب أن تبدأ بتنمية الهياكل الأساسية. ومن المهم بصفة خاصة إنشاء قطاع كفاء يعتمد عليه للطاقة. ففي غياب الكهرباء، تظل إمكانية الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إمكانية بعيدة بالنسبة لمجتمعاتنا الريفية. والحاجة إلى القدرة الفكرية اللازمة لتعزيز فرص عصر المعلومات مطلب أساسي رئيسي لسد الفجوة التكنولوجية. ولهذا، فإن التعليم بما فيه محور الأمية، سيظل من أولويات جزر سليمان.

وتشارك جزر سليمان الذين سبقونا بالكلام في التأكيد على أهمية الحفاظ على مستقبل كوكبنا. ويظل جدول أعمال القرن ٢١ وما يتصل به من برامج عمل واتفاقات دولية برنامجاً صالحاً للتنمية المستدامة وإدارة البيئة في القرن الحادي والعشرين. ونحن نؤيد تماماً توصيات الأمين العام بشأن كيفية التصدي لقضايا تغير المناخ والتدهور البيئي بما في ذلك التلوث البحري. ويجب ألا نسلم بشواغل واحتياجات أشد الدول الأعضاء في منظمتنا ضعفاً وهي الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ولا يستطيع النهوض بالمسؤوليات الرئيسية بصورة فعالة إلا أمم متحدة مصلحة وشاملة وعالمية. فينبغي إبداء المرونة وزيادة التفهم إزاء الراغبين في المشاركة في أعمال وأنشطة منظمتنا. وجمهورية الصين في تايوان خير مثل على ذلك. وينبغي أن تمنح الدول الأعضاء القادرة والمؤهلة لأداء دور أكبر في مجلس الأمن، بمن فيها ألمانيا واليابان، عضوية

السيد مانيلي (جزر سليمان) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أدلي بالبيان التالي باسم الأونرا بل ماناسه سوغافاري، رئيس وزراء جزر سليمان.

إن صون السلم والأمن الدوليين يجب أن يظل دوراً رئيسياً تضطلع به الأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين. وقد دخل العالم الألفية الجديدة بصراعات متزايدة، لا سيما الصراعات والحروب الداخلية. وقد سقط بلدي ضحية لهذا الاتجاه. وقد اختبرت أزمة العشرين شهراً الماضية تضامن بلدنا الفتي وأمنه واستقراره. وكشفت عن التحديات الحقيقية للاختلافات الإثنية التي توجد، بل ويمكن أن تتفشى في مجتمع يتمتع بثقافة ثرية ومتنوعة كمجتمعنا. ولحسم هذه الأزمة بدأت حكومتي خطة سلام وطنية وبرنامج عمل يستهدفان التوصل إلى حل سلمي للقلاقل بإجراء حوار ومناقشة مثمرة، وتطوير البلد على أساس عدد من المبادئ، تشمل سيادة القانون، والتشاطر النصف، والمشاركة الفعالة من جانب أبناء شعبنا في التنمية المستدامة لمواردنا الوطنية، واحترام حقوق الإنسان، وتعزيز تقاليدنا الثقافية المختلفة واحترامها، واتخاذ نهج متوازن بين الجنسين إزاء التعليم والعمالة.

وقد وقعت الأطراف المتصارعة اتفاقاً لوقف إطلاق النار في ٣ آب/أغسطس ٢٠٠٠. ويهيئ الاتفاق بيئة مؤاتية للمضي في محادثات السلام. وقد جرى الاضطلاع بمفاوضات أولية للسلام، وتجري الآن محادثات السلام الفعلية. ومن ثم، تلتزم حكومة بلدي التزاماً صارماً بكفالة السلم والأمن لجميع مواطنينا وأصدقائنا وزوارنا الأجانب. ونصمم بنفس الدرجة على إعادة بناء اقتصادنا، ونرحب بمن يريدون تقديم المساعدة في هذا المسعى. وفي هذا الصدد، أود أن أدعو شركاءنا في التنمية إلى اتخاذ موقف أكثر إيجابية إزاء المحاولة الصادقة التي تبذلها حكومتي لاستعادة سيادة القانون والنظام، مما يكفل إرساء السلام والأمن والاستقرار. وأنشاء

العالمي ووقائع الحاضر. فبعد سبع سنوات من المناقشة أصبح من الضرورة الحتمية التقريب بين المواقف وإحراز التقدم.

ومن المهم لبلدي بالقدر نفسه أن تشمل عملية الإصلاح تعزيز الجمعية العامة باعتبارها أعلى جهاز في الأمم المتحدة لرسم السياسة. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن ينجح في معالجة بعض من أكثر القضايا التي تواجه البشرية إلحاحا، وليس أقلها عملية العولمة، إلا من خلال تعزيز دورها وولايتها.

فقد أتاحت العولمة لكثير من البلدان، خاصة البلدان ذات الاقتصادات القوية في الشمال، فرصا ومزايا لم يسبق لها مثيل. ومع ذلك فقد زادت من حدة الانقسام بين الشمال والجنوب، وعرضت الاقتصادات الصغيرة والأشد ضعفا للتهديم. ويرى وفدي أن السبيل الأساسي لمعالجة آثار العولمة المتفاوتة هو تعزيز العمل المتعدد الأطراف وتدعيم منظومة الأمم المتحدة في التزامها بالتعاون الدولي من أجل التنمية.

ومن رأي وفدي في هذا الصدد أن من الضروري توثيق التعاون والتعاقد بين منظومة الأمم المتحدة ومؤسسات بریتون وودز ومنظمة التجارة العالمية في التصدي لمسألة التنمية البالغة الأهمية. وسوف يكون مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتمويل التنمية، الذي يعقد في العام القادم، اختبارا للتضامن الدولي. ويرجو وفدي أن يتمخض المؤتمر عن شراكة جديدة حقيقية وهادفة من أجل التنمية.

وينبغي أن تتسع تلك الشراكة لتشمل مجال التجارة الدولية لأننا، نحن البلدان النامية، لن نستطيع في الأمد البعيد تمويل احتياجاتنا الإنمائية إلا بحصولنا على فرص سوقية أكبر وأسعار أفضل لصادراتنا. ومن الأهمية الحاسمة لنا ضرورة التوسع في الأفضليات التجارية لفترات زمنية أطول بغية

دائمة فيه. كما ينبغي أن تبذل الآن جهود متضافرة للتوصل إلى اتفاق على القضايا المتعلقة بالنسبة لإصلاح مجلس الأمن.

أخيرا، لقد خرجنا لتونا من قرن الآلام الذي شهد حربين عالميتين أضرت إحداهما بجزرنا، كما شهد صراعات أخرى لا حصر لها تسببت في الآلام والمعاناة في قرن اتسم بثقافة عنف وتعصب. فلنعمل ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين، صوب جعله قرن وئام، قرنا يتسم بثقافة سلام وتسامح، وحوار ومناقشة، وازدهار لكل البشر.

**الرئيس المشارك بالنيابة (فنلندا) (تكلم**

بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب سعادة السيد كلود موريل رئيس وفد سيشيل.

**السيد موريل (سيشيل) (تكلم بالانكليزية):** يتقدم

وفدي بالتهنئة إلى الرئيسين المشاركين لقيادتهما الدينامية لهذا الاجتماع التاريخي والمهيب لمؤتمر قمة الأمم المتحدة. كما نهنئ الأمين العام، السيد كوفي عنان، لتقريره الذي يستحق الثناء، المعروض علينا، ولاستهلاله تدابير إصلاحية لتنشيط منظومة الأمم المتحدة ونحن نواجه تحديات القرن الحادي والعشرين.

إن تنشيط الأمم المتحدة يتطلب تزويدها بالأدوات الفعالة اللازمة لمتابعة أهدافها النبيلة. وهذا ينطوي على كفالة أن تنال الموارد اللازمة لتنفيذ ولايتها، وخاصة ما يتعلق منها بتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي. وينطوي هذا أيضا على تعزيز الآليات الحالية التي تقوم بصون السلم والأمن الدوليين وبتزع السلاح، بما في ذلك دور الأمم المتحدة في صنع السلام وأنشطة حفظ السلام. وينطوي كذلك على تعزيز مهمتها بصفقتها أداة لا غنى عنها لإقامة عالم أكثر سلاما وازدهارا وعدلا.

إن عملية الإصلاح لن تكتمل إلا إذا تحقق تحويل مجلس الأمن إلى جهاز ديمقراطي وتمثيلي يعبر عن طابعه

الأمم المتحدة ليست مؤسسة سليمة تماما؛ ولكنها المؤسسة الوحيدة التي تمثل الضمير الجماعي للبشرية. وهي تظل أكبر آمالنا في العدل والسلام والأمن والتنمية. وتظل أملنا الوحيد في عالم أكثر حنانا.

**الرئيسة المشاركة (فنلندا)** (تكلمت بالانكليزية):  
تستمع الجمعية الآن إلى خطاب صاحب الجلالة الأمير مولاي رشيد، رئيس وفد المغرب.

**الأمير مولاي رشيد (المغرب):** يشرفني أن أنقل إلى جميع أصحاب الجلالة والسمو والفخامة والمعالي، ملوك وأمراء ورؤساء الدول والحكومات أو ممثليهم المشاركين في قمة الألفية، تحيات وتقدير صاحب الجلالة محمد السادس نصره الله، ملك المغرب.

وقد شرفني جلالته بأن أنوب عنه في إلقاء الخطاب الملكي التالي الذي كان جلالته يود أن يلقيه شخصيا أمام جمعكم الموقر لما يوليه لقمة الألفية من أهمية بالغة.

وإليكم السيدات والسادة، فيما يلي نص الكلمة الملكية السامية:

”أود، في مستهل كلمتي، أن أتقدم - بهذه المناسبة الفريدة والاستثنائية - بالشكر لكل الذين ساهموا في الإعداد لقمة الألفية هذه. وأريد أن أخص بالتهنئة السيد الأمين العام للأمم المتحدة الذي دعانا لهذا الملتقى لكي ننكب جميعا على إجراء تقييم لما عليه حال العالم ضمن رؤية طموحة وجرئة لمستقبل الإنسانية.

”لقد شهد العالم، خلال القرن المنتهي، الأحسن مثلما عرف الأسوأ، حيث استفاد من خطوات جبارة لم يسبق لها نظير في مجال تقدم العلوم، والتكنولوجيات، والاتصالات الشاملة. ولكنه عانى من الحروب الدامية والتيارات

تيسير اندماجنا في النظام التجاري الدولي وكفالة أن نستطيع أيضا أن نكون المستفيدين من العولمة، لا ضحاياها.

إن فترة ما بعد الحرب الباردة لم تقدم لنا أرباح السلام الموعودة. فالآمال والتوقعات في العالم النامي، التي أثارها مؤتمرات الأمم المتحدة العالمية في العقد الماضي، لم تتحقق. وبدلا من ذلك شهدنا إضعافا لالتزام بلدان الشمال بدعم التنمية. وأصبحنا نعيش اليوم، أكثر من أي وقت مضى، في عالم مترابط. ولذا فعلى الدول المتقدمة النمو مسؤولية إشراكنا بغية مواجهة تحديات زماننا الرئيسية العالمية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، على أساس التفاهم والشراكة الحقيقية بين المتكافئين.

وينبغي أن تشمل تلك المسؤولية حملة أمور منها القبول بضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية واحتياجاتها الخاصة، والتنفيذ الكامل لبرنامج عمل بربادوس وقرارات الدورة الاستثنائية الثانية والعشرين للجمعية العامة؛ والقبول بأن الناتج المحلي الإجمالي للفرد في الدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي ألا يكون المعيار الرئيسي في تقييم احتياجاتها الإنمائية؛ والقبول بأن تغير المناخ نتيجة مباشرة لسياسات إنمائية غير مستدامة في بلدان الشمال؛ والقبول بأن أعباء الديون وخدمة الديون على بلدان الجنوب سبب رئيسي في الكساد الاقتصادي ونقص التنمية؛ والقبول بضرورة وضع استراتيجية شاملة لتعزيز زيادة حصول الدول النامية على العلم والتكنولوجيا؛ والقبول بأن من الظلم أن تستهلك نسبة مئوية صغيرة من البشر نصيب الأسد من موارد العالم.

لقد جلب تطور العلاقات الدولية واقعا جديدا في النظام العالمي. ولذا يأتي مؤتمر قمة الألفية مناسبة حسنة التوقيت لأن يتأمل أعضاء الأمم المتحدة جميعا رؤيتنا وتطلعاتنا المعلنة بالنسبة للأمم المتحدة في القرن الحادي والعشرين، ويرسموا نهجا جديدة لمواجهة تحديات زماننا.

”وفي هذا الصدد، يستحسن، بعد ما طال الانتظار، العمل على تعديل ميثاق الأمم المتحدة بتحديث بعض مبادئه التي أصبحت بالية مع الاحتفاظ بالمبادئ ذات المغزى الكوني التي بنيت عليها تلك المنظمة ذات الخصائص الفريدة والمنتظر منها أن تلعب دور المحرك في عملية التدبير الكلي للمشاكل العالمية.

”ويستحسن، في نفس السياق، أن نغتنم الدفعة السياسية لهذه القمة للسير قدما بعملية إعادة هيكلة مجلس الأمن حتى يتيسر لهذا الجهاز، ذي الأهمية القصوى، أن يعكس الهندسة الجغرافية والسياسية الجديدة للعالم، وذلك وفق أفضل شروط التجرد والتزاهة والفاعلية والتمثيلية والمشروعية التي لا تقبل أي طعن أو نزاع. ذلك أنه منذ الإصلاح، الذي يعود إلى سنة ١٩٦٣، تضاعف عدد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمقدار الثلثين، وقد حان الوقت لتوسيع تمثيل مجموعة الدول النامية في المجلس مع إيلاء معيار الالتزام الفعلي بالحفاظ على السلم والأمن الدوليين ما يستحقه من الأهمية.

”ومن جهة أخرى، فإن ما يعرف بالفجوة الرقمية لن يتأتى تقليصها إلا عبر ديمقراطية تكنولوجية تقرر بحق الجميع في اقتناء تكنولوجيات الإعلام باعتبارها ملكا عاما مشاعا.

”وأخيرا، فإننا نؤمن إيمانا راسخا بأنه يتعين على نظام عالمي، مبن على أساس القانون والإنصاف، أن يحد من اختلالات الاقتصاد العالمي، ويقلص من المفعول العكسي لحركة رؤوس الأموال المسخرة للمضاربة، فضلا عن أثره الحاسم في تقليص الفوارق الاجتماعية والجهوية عبر العالم.

الاستبدادية والاضطرابات الكبرى، بدرجة لا مثيل لها من قبل.

”واليوم، وقد تناسقت الرؤى الفكرية عالميا حول سمو القانون والمثل العليا للديمقراطية، فقد غدا بالإمكان أن نجيب الأجيال المقبلة أهوال الرعب واللامساواة التي عانى من تبعاتها القرن المنتهي، وأن نخطم، حيث ما زالت قائمة، الأغلال المشؤومة للبؤس والجهل والإقصاء.

”إننا، نحن رؤساء الدول والحكومات، بمشاركتنا في هذا الحدث التاريخي، لمن واجبنا أن نقرر رسميا، ونحن ندخل الألفية الجديدة، بأننا عازمون على رسم أفق جديد للإنسانية، غايته بلوغ الكمال في العدالة، وإشاعة روح التعاطف في التضامن.

”إن هذا الأفق الجديد للإنسانية يعني، أولا، على مفهوم قوامه، الأمن الإنساني الشامل، بمعنى أن لا يشهد أي مكان في أنحاء المعمورة، موت طفل من الجوع، ولا انتشار وباء، ولا حدوث توتر عرقي، ولا اعتداء على امرأة بسبب التمييز أو امتهاها لكرامتها، ولا انتهاكا لحق التعبير، ولا معاناة مهاجر لحنة الإقصاء، ولا حرمان إنسان من التعلم، ولا نزاعا حول مياه مشتركة، ولا محنة يعانيها أناس أبرياء من جراء عقوبة جائرة.

”ويبنى هذا الأفق الجديد، أيضا، على التناسق الاستراتيجي والمؤسسي، إذ لا يتحقق حسن التدبير محليا إلا في سياق ديمقراطية عالمية كاملة، ينعشها نظام للأمم المتحدة فعال وتتوفر له كل الموارد البشرية والمالية الملائمة والكفيلة بجعل مختلف منظماته تنهض بالمهام الكونية الموكولة إليها.

”وهذه المبادرة، فضلا عن أنها ستكون بمثابة الفعل المؤسس لجيل جديد لدبلوماسية متعددة الأطراف، فإنها ستكون كذلك نواة لتضامن فعال بين الناس، ومنطلقا لما يمكن التعبير عنه ”بالوطنية الكونية“.

”وفي هذا الصدد، فإن القارة الأفريقية المهمشة في كل مناحي الحياة الدولية، لهي في أمس الحاجة إلى استراتيجية لتأهيلها في مستويات متعددة، تتضمن على وجه الخصوص، التخفيض الملموس لمديونيتها الخارجية، ورفع الحواجز الحمائية التي تحد من مردودية منتجاتها المبخوسة القيمة، ووضع برامج للهيكلة تتلاءم والحد من نزاعاتها، وتنمية سريعة لمواردها البشرية، وتحويلات للتكنولوجيات الملائمة، ومساعدة مالية تتطابق بنويها مع متطلباتها.

”وفي هذا الشأن، فإن المملكة المغربية تقترح قيام منظمة الأمم المتحدة بوضع آلية دائمة، على أعلى مستوى، مكلفة بتفعيل القرارات المتخذة من قبل المجموعة الدولية لصالح أفريقيا“.

إننا نشكركم على حسن انتباهكم ونتمنى لكم التوفيق في إنجاح هذا التجمع الألفي الذي كرس له أميننا العام وسائر الموظفين الأميين - بتعاون مع ندوة المنظمات غير الحكومية - سخي جهودهم وكامل عنايتهم ودرائتهم.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٩.

”وفي هذا المضمار، نود أن نذكر بمضمون النداء الذي وجهه والدنا المنعم جلالة الملك الحسن الثاني - تغمده الله بواسع رحمته - من مراكش في نيسان/أبريل ١٩٩٤، بمناسبة ميلاد منظمة التجارة العالمية، والذي دعا فيه إلى تفعيل نظام لحسن التدبير متعدد الأطراف وشامل، خاصة عن طريق التنسيق والتناسق المحكم للعمليات التي تباشرها مؤسسات ”بريتون وودز“ ومنظمة التجارة العالمية.

”إن مجمل المؤشرات والإحصاءات المتوفرة، وما يستنتج من التوجهات العشوائية التي هي طابع هندسة الاقتصاد العالمي، تدل هي الأخرى على أنه قد أصبح من المحتم إيجاد مصادر جديدة لتمويل التنمية المستدامة، وإلا تم الحكم على شرائح واسعة من البشرية بالفقر الذي لا حد له، مع ما يترتب على ذلك من أخطار قد تزج بالعالم في زوبعة من الاضطرابات يكون من عواقبها القضاء على ما حققه القانون الدولي، حديثا، من خطوات واعدة، وما تم من انفراج نسبي على الواجهتين الإيديولوجية والجغرافية والسياسية.

”إن الدورة الطارئة التي ستجتمع، على أعلى مستوى، في السنة المقبلة، لبحث موضوع الشراكة الدولية من أجل التنمية تتيح فرصة استثنائية لابتكار تصورات خلاقة وتوفير موارد إضافية لفائدة العالم النامي الذي يزرح حاليا تحت وطأة تحفظ المانح وعدم اكتراث المستثمر.